الجلسة الثالثة والعشرين بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 28 صفر 1422 (2001/05/22)
- **الرئاسة** : السيد عمر بومقص الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : أربع ساعات و25 دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة إلاربع إلى الساعة السابعة وعشر دقائق مساء مع توقف دام ساعة وربع ابتداءمن الساعةالرابعة وأربعين دقيقة.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

❖❖❖

السيد عمر بومقص رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

وعلى بركته وعونه نفتتح الجلسة،هذه الجلسة المخصصة حسب الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس تخصص لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

السادة الوزراء، المحترمين،

السادة المستشارون المحترمون،

نفتتح هذه الجلسة، التي سنخصصها كما قلت في البداية لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، كما سيعقد المجلس بعد هذه الجلسة جلسة أخرى تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون يتعلق بمراقبة مبيدات الآفات الزراعية وتنظيم الإتجار فيها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جدّ من مراسلات.

المستشارالسيد حميد كوسكوس أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية:

أولا: مشروع قانون تنظيمي رقم 54/00 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 5/95 المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق، المحال من مجلس النواب.

ثانيا: مشروع قانون رقم 59/00، يتعلق بتصفية ميزانية سنة 1994، المحال كذلك من مجلس النواب، في مايخص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، من 15 ماي 2001 إلى 22 منه، عدد الأسئلة الشفهية 20 سؤال، عدد الأسئلة الكتابية 19 سؤالا، وأخيرا توصل مكتب المجلس بطلب الإحاطة من كل من فريق التجمع الوطني للأحرار، والفريق الاشتراكي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الأمين،

إذن قبل الشروع في الأسئلة الشفوية، أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار إحاطة المجلس علما، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

استيقظ سكان مدينة بركان يوم السبت فاجعة، تجسدت في النيران التي أتت على سوق بأكمله يتكون من 530 متجر، وهذا السوق هو بالنسبة لمدينة بركان كان قلبا نابضا وكان هو الملاذ الذي يلتجئ إليه كل صاحب حاجة، هؤلاء في حاجة ماسة الي من يواسيهم وإلى من يقف بجانبهم، ف 530 متجر هي 530 عائلة في مدينة تقع في الشرق هي أحوج بتقديم المساعدة إليها، وقد وفانا أخواننا ومنهم شاهد عيان سي «حدادي محمد» المتواجد في عين

المكان بهذه الفاجعة، وهو بطبيعة الحال طلبنا للحكومة اللي في هاذ اللجنة لمواساة هؤلاء المتضررين، والتفكير في إيجاد حل لمساعدتهم، لإعادة الإنطلاقة وبعث الروح روح الأمل والإطمئنان في النفوس، وتحفيزهم على أن لا يقفوا بجانب هذه الكارثة وأن يجددوا الطموح بل ويجددوا العمل حتى تبقى المدنية في ماكانت عليه، وخاصة أن هذه السنة معروفة في تلك المنطقة كذلك من سنوات العجاف اللي تتعيشها المنطقة وكذلك القوة الشرائية هي في تدهور مستمر في هذه الناحية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الإشتراكي، فليتفضل، مشكورا.

المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

السيد الوزير،

الإخوة المستشارون،

أصبحت الوضعية الأمنية بجل المدن المغربية تعرف تدهورا خطيرا، لدرجة أصبحت معه حياة المواطنين وممتلكاتهم مهددة من طرف المجرمين المنحرفين وذوي السوابق، وقد أضحت هذه الظاهرة سبه عادية كما تطلعنا عليها مختلف الجرائد الوطنية، غير أن بعض الجهات من المملكة تفاقمت فيها الأوضاع بشكل خطير مثل الأقاليم الشمالية وخاصة "تطوان و"شفشاون" وذلك من جراء الهجرة المتزايدة، وبحكم قرب مدينة سبتة التي تزدهر فيها الأنشطة الإقتصادية الطفيلية كالتهريب وترويج المخدرات، مما جعل الجريمة تتفشى وتتسع بصورة كبيرة وأصبح السكان بمدينة تطوان لا يؤمنون على أرواحهم وأرزاقهم، فالسرقة واعتراض المواطنين وسلبهم ماعندهم أصبح منتشرا بشكل خطير ولا حديث لسكان مدينة تطوان إلا ما يعانونه من ظاهرة الإجرام، وكمثال على ذلك ما وقع يوم الجمعة 18 من الشهر الجاري حيث خرج مجرم مدججا بالسلاح الأبيض واعترض طريق بعض المواطنين وسلبهم ما يملكون حيث أعترض سبيل أحد المحامين الشباب فسلبه ماله وحياته وكاد أن يقتل صهره.

السيد الرئيس، إن الحالة الأمنية متدهورة للغاية، ومن هذه المنصة نناشد المسؤولين في وزارة الداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني تعزيز الأمن في المدن المغربية بالعدد الكافي من رجال الأمن، لأن العدد الموجود غير كافي ورغم ما تبذله هذه الشريحة من المواطنين من رجال الأمن من مجهودات مشكورة، إلا أنها تبقى عاجزة أمام تفشي ظاهرة الإجرام نظرا للهجرة والبطالة المنتشرة، شكرا على حسن إستماعكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

نشرع الآن في الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، والبالغ عددها 20 سؤالا شفويا وتتعلق بالقطاعات التالية :

الثقافة والاتصال، ثم الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، وأخيرا وزارة الداخلية، وفي البداية لدينا سؤال آني، يوجه لوزارة الثقافة والإتصال، ويتعلق بعدم تغطية أشغال المجلس وهو سؤال مشترك تقدم به، السادة المستشارون المحترمون، رؤساء فرق المعارضة، الفريق الديمقراطي، فريق الحركة الشعبية لأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية فريق الإتحاد الدستوري، فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية، فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال، الكلمة للسيد الرئيس الأستاذ «محمد الجوهري»، فليتفضل.

المستشار السيد محمد الجوهري:

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هذا السؤال طرحته فرق المعارضة، ويتعلق بالساعة الأولى من بدأ أشغال هذا المجلس في يوم الثلاثاء الماضي أي يوم 15 من هذا الشهر، ذلك أنه لم تنقل التلفزة المغربية ووسائل الإعلام السمعية كذلك يعني نشاط ومداولات ومناقشات هاذ المجلس وحوارها مع الحكومة، فنطرح السؤال على السيد وزير الإتصال، لماذا لم يقع نقل وتغطية هذه الجلسة كما جرت بذلك العادة وكما هو، كما يعرف الجميع فهاذا حق من ملك البلاد منحه للشعب من أجل أن يراقب ويضطلع عن كتب ومباشرة وبدون رتوشات كما يقال على مانفعله داخل هذه القبة البرلمانية، السؤال لماذا لم يقع تغطية الجزء الأول من مداولات مجلس المستشارين يوم الثلاثاء الماضي 15 ماي 2001، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الأشعري وزير الشؤون الثقافية والاتصال :

شكرا السيد الرئيس،

أود أولا أن أصحح الجلسة نقلت في أجهزة الإعلام، صحيح أنها بدأت البث إبتداءا من السؤال الأول الملقى في هذه الجلسة، ولم ننقل وقائع الإحاطات علما ولكنها نقلت كل الأسئلة الشفهية التي توجد في منطقة البث المباشر، وعند رجوعي لأجهزة الإذاعة والتلفزة للتأكد من مجريات الأمر اتضح لي أنه بالفعل هناك إتفاق من فترة طويلة، على أن يشمل البث المباشر، مقصود طبعا بجلسة الأسئلة الشفوية هي الجلسة التي تلقى فيها أسئلة المستشارين وأسئلة النواب المحترمين على أعضاء الحكومة مساهمة من المجلسين في مراقبة هذه الحكومة، وتغطية ذلك بالبث المباشر له معنى أساسي هو اطلاع الرأي العام بطبيعة الحال على ما يجري داخل قبة مجلس النواب وعلى إسهام الإعلام بشكل مباشر في ترسيخ تقاليدنا الديمقراطية، لذلك مرة أخرى أؤكد بأن التلفزيون سيبث دائما وبشكل متصل، جلسات الأسئلة الشفهية ابتداءا من أول سؤال يلقى تحت قبة هاذ البرلمان إلى آخر سؤال يلقى في مساحة البث المباشر، وبعد ذلك تجري التغطية كما جرت العادة لباقي الأسئلة التي تأتي خارج البث المباشر شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب، تفضلوا السيد الرئيس،

السيد المستشارمحمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نشكركم على صراحتكم، لكن المشكل الآن أعمق من الجواب ذلك أنه أبشر الإخوة في فرق المعارضة، وكذلك الإخوة في فرق الأغلبية بالوصاية الجديدة وبأنهم أصبحوا محاجر، وبأنهم يسيرون من جهات أخري خارج هذا المجلس، ويعلمون أن الحكومة لم تعد مراقبة بل هم مراقبون من طرف الحكومة، سنطرح هذا الموضوع في عمقه في ندوة الرؤساء وسنطرحه في عمقه أيضا من طرف رؤساء فرق المعارضة، والى اقتضى الحال من طرف رؤساء فرق الأغلبية على السيد رئيس مجلس المستشارين، وأظن أننا نملك الجرأة الكافية لنطرحه على جلالة الملك.

الإحاطات علما هو مقتضى موجود في القانون الداخلي، في النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهو مقتضي به نبلغ للرأي العام ونبلغ لبقية المستشارين للمجلس، وقائع مهمة كيف الآن عمل الأخ السيد الحاج المعطي رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، وكيف قال سي الأستاذ سي عبد الله الشرقاوي رئيس الفريق الإشتراكي حول قضية تدهور الأمن في البلاد، أنا كنتغدى اليوم وشخص من الأشخاص وراني وجهو، قال هاشنو لي عملو ليا بالسيف، تدهور الأمن في المحطات منستغلش الفرصة نبدى نزرع الكلام، أنا أترفع عن هذا لأنه عندي جرأة وعندي شجاعة وعندي الحق كذلك باش نلقيه في جهة أخرى. ولكن لماذا، سؤال كبير السؤال عريض لماذا هذه الوصاية؟ لماذا هذا الحرمان؟ لماذا وقعت محاصرة البرلمان؟ مع العلم أن الأسبوع الماضي كان السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في الأجوبة ديالو، يعني كان في

مستوي مهم، أنا في المعارضة وهو في الأغلبية، وهو في الحكومة وأراقبه وأشدد المراقبة أحيانا ولكن كانت الإفادة ديالو إفادة مهمة يستفيذ منها الشعب، ويستفيذ منها الجميع.

من أي شيء تتخوفون ؟ تتخوف الحكومة من أنها تنقل الإحاطات علما، علاش تنخبيوشي حاجة، مبقاش لي تيتخبى ثم الإتفاق مع من؟ والإدارة كيف قال السيد الوزير الآن الإدارة ديال الإذاعة اتفقت مع من؟ مع السيد رئيس المجلس؟، مع مكتب المجلس خاصنا نعرفوها بصراحة ها أعضاء المكتب، عندنا فريقي وفرق المعارضة عندهم ممثلين في المكتب، ليس هناك أي إتفاق والمسألة ليست إتفاقا ولكنه في الحقيقة هضم لحق، وأتأسف كثيرا أن هاذ الحكومة لي تنوصوفوا بأنها حكومة التناوب وكنتعاونوا معها باش تكون فعلا حكومة التناوب، يعني تمارس مالا أسميه بالأسماء لي هي متداولة عندها في الصحف ديالها ولافي الأدبيات ديالها، تمارس الإرهاب بمعنى الكلمة على مجلس المستشارين وعلى البرلمان أحيانا ككل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، كاين شي تعقيب عن السادة، لأن كاين 4 الفرق لي طرحوا السؤال.

المستشار السيد سعيد التادلاوي:

السيد الرئيس أنا أريد أن أتمم ما قاله الأستاذ الجوهري، والتاريخ يعيد نفسه، التاريخ يعيد نفسه السيد الرئيس أنه في مجلس النواب وأنا أتذكر هنا أتذكر في مجلس النواب في سنة 93 لما في الإحاطة قطعوا البث، والأستاذ «الوفى» دخل كيحتج من الفوق أقول أن التاريخ يعيد نفسه وأذكر أن في هاذاك الوقت الجلسة هنا مستمرة، ودخل الأستاذ الوفى من فوق كيغوت وكيقاطع، والأستاذ فتح الله والعلو من تحث وكايكول الله ما إن هذا منكر عدم البث وعدم الإحترام، وحنا أناذاك فرق الأغلبية وساندناها كمجلس، ورفعت الجلسة واتفقنا باش يكون البث سبحان الله البارح حلال واليوم حرام، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، السيد الوزير، تفضلوا،

المستشار السيد سعيد التادلاوي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد البنا :

سبق لي بإسم فرق المعارضة أتي احتجيت لمدة 3 جلسات عمومية متتالية علي هاذ التعامل لي تتعامل به الحكومة مجلس المستشارين.

أولا تدير عنا الرقابة فيما يخص الأسئلة الشفوية لا الآنية ولا المحورية، فريقي تقدم بسؤال محوري حول قضية مهمة كتعرفها الجالية المغربية فيما يخص القضية المعروفة بقضية الجالية المغربيةفي هولندا، ولي جميع الصحف كتكلم عليها وطلبناه يكون سؤال محوري وهنا نعطيو جميع الفرق الفرصة لإبداء الرأي فيما يخص هاذ الإشكالية المطروحة الآن ولي تنعتبرها مس السيادة ديال المملكة المغربية، مع العلم أن السيد وزير الداخلية الأساليب لي كتعامل بها الحكومة مع مجلس المستشارين كتفرض الرقابة كتقبل الأسئلة لي بغات وكترفض لي بغات، والآن جاية كتفرض علينا أنها تحرم المواطنين المغاربة من الإضطلاع على المشاكل لي كيعيش فيها المغرب كوطن.

هاذ الإحاطات هي أسئلة يعني أسئلة آنية إلى قلنا فهي أخبار طارئة تيخص جميع المغاربة يضطلعو عليها، والآن تيجي السيد وزير الإتصال وتيكول اتفق معنا على أساس أننا نوقفوا البث فيما يخص الأسئلة الطارئة، حنا معمرنا إتفقنا مع الحكومة معمرنا إتفقنا لا في ندوة الرؤساء ولا في الإجتماعات ديال المكتب، والممثلين ديال فرق المعارضة ها هما موجودين وتينفيو وهذا تنستنكروه، وزير صاحب الجلالة يفتري علينا الكذب، وحنا معمرو وقع الإتفاق بيننا وبينه، وهو كيصرح السيد الوزير كيصرح على أنه حمل ما بين الحكومة والمكتب ديال المجلس وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

تفضلوا آسيدي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عمارة الحاج عمارة :

السادة الوزراء،

إخواني أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

حقيقا على كما كنظن مكنشي علاش طول على هاذ الحالة هذي نظرا للوفاق للكلمة لي عطى السيد الوزير باش ماكاين، وبعد ماتبين للحكومة عادت حتى علي المراقبة، هذا عاد شكل آخر هذا عاد مسألة خاصة بالأغلبية وبالمعارضة، وأنا لي بغيت نكول على أن الحكومة حقيقة بان العزاز ديالها ولي من فوك هاذ المنصة تتطلب، اللي طلب ديك الساعة الساعة بوستة وما الله لا يطول عمرها عقب هاذ العجز، وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير، في إطار التعقيب (دردشة).

السيد وزير الشؤون الثقافية والاتصال :

أود مرة أخرى أن نؤكد أن التفزة المغربية في إطار إختيارها بتخصيص مساحة للبث المباشر ضمن الخدمة العمومية التي تقوم بها، نعم ضمن إختيارها لأن منساوش كما قلت قبل هذه المقاطعة المؤسفة، ويبدو أن بعض الفرق معنداهش قضايا فإذن تيخصها تخلق قضايا وقضايا أحيانا في غاية الهامشية مع الأسف، كما قلت التلفزة المغربية في إطار اختيارها أيضا حريصة على أن تقدم جلسة الأسئلة الشفوية ضمن إختيارها للقيام بخدمة عمومية في المجال الإعلامي، لا يمكن أن تتنازل عن هاذ المهمة التي تكلفها يومين من البث المباشر في ظروف مادية صعبة وفي ظروف تنافسية صعبة، ومع ذلك فإنها تختار أن تقدم هاذ المساحة من البث المباشر وفاء منها للمهمة التي توكل الى الأجهزة العمومية بالقيام بعمل ضمن خدمة عمومية تقدمها لمجموعة من المواطنين، ومفروض عليها أن تقوم بهذه الخدمة العمومية والدولة هي التي تؤدي ثمن القيام بهذه الخدمة العمومية، والمواطن من خلال ضرائبه هو الذي يؤدي ثمن هذه الخدمة العمومية.

ولذلك فمرة أخرى أؤكد إلتزام التلفزة وبأن هذا إختيار ديال التلفزة أنها تحرص على تقديم جلسات الأسئلة الشفوية، بطبيعة الحال التلفزة مقتنعة بأنها ستقدم كل سؤال شفوي يطرح ضمن مساحة البث المباشر، كل الأسئلة الشفوية وبدون استثناء الى عملت التلفزة شي توقيف لأي سوال الشفوي من حق الجميع أنه يحتج لكنها ستقدم كما كانت دائما كل الأسئلة الشفوية، الإحاطة علما توجد لا حسب القانون الداخلي ولا حسب المنظمة لهاذ المقتضى لاتوجد فقط في مساحة الجلسة الدستورية المخصصة للأسئلة الشفوية، توجد في جلسات عامة أخرى فالتلفزة لن تتعقب أثر كل الإحاطات علما الموجودة في جميع الجلسات العمومية لتقديمها، بل هي ملتزمة بتقديم الأسئلة الشفوية وستقدمها كما كانت تفعل دائما، وأملنا هو تطوير هاذ الخدمة العمومية لي كتقوم بها التلفزة المغربية باختيارها أيضا وهي حريصة على ذلك.

أملنا أن تتطور هذه الخدمة العمومية حتي نصل عند إصلاح النضال السمعي البصري إلى التوصل إلى إمكانية فعلية بالتعاون مع جميع الفاعلين سواد كانوا مهنيين أو سياسيين أو برلمانيين لإنشاء وتطوير قناة برلمانية تخصص مساحة البث فيها كلها للحياة البرلمانية وهذا ماشي صعيب، وقريب إنشاء الله خص غير التعاون ديال جميع المعنيين بهاذ الأمر، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الويزر،

السيد رئيس الفريق عندوا نقطة نظام، تفضلوا آ السي الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق التازي :

شكرا السيد الرئيس،

استمعنا بكل إمعان بالطبع للتدخل ديال الأخ الوزير وبكل هدوء، بغيت نبدي برأي الأغلبية هاذ النازلة هذي، لأنه في الصباح كانت عندنا ندوة الرؤساء أنا أقول بإسم أخواني في الأغلبية وكجزء من الحكومة، أن الحكومة عندها مصلحة باش توسع نطاق الحريات داخل المجلس، ولاسيما أن المجلس سيد نفسه هو الذي يقرر ماذا يمكن أن يبث أولا يبث؟ حنا لي كنقرو وحنا لي قررنا من بعدما كان المغفور له تكلم فيما يخص البث ديال الأسئلة الشفوية، وحنا لي قلنا بالطبع هذا يرجع لنا بإتفاق مع الحكومة على أنه كل ماتيهم البلاد مافيها باس يكون واحد التجاوب مابين المجلس والحكومة والشعب تيخص كل شي يكون.. عارف، والإحاطات علما أصبحت في الحقيقة استجوابات للحكومة والمرة لي فاتت تبين علي هذا أنه الأخ الوزير أجاب عن الإحاطات وأجاب في الصميم وكان مقنعا، كان من صاب كون غير كان هذاك الشي مبث باش يسمعوه المواطنين ولذلك الله يجازيكم بخير ميكونوشي يعني العقل ديالنا محجر، حنايا كنخدموا المصلحة العامة وكمجلس ثاني نريد أن يعرف الشعب المغربي ماهي الإهتمامات ديالو، ولذلك مافيها حتى شي باس، على مانوصلوا النتيجة اللي قالها الأخ الوزير وأنا متفق معه باش تكون واحد القناة خاصة بالأشغال البرلمانية، أش غدي ينقص فينا أو يزيد فينا إلى زدنا واحد الساعة، نص لساعة أولا ربع ساعة للإحاطات علما ونبثها ويعرف الجمهور أشنو تيروج بالمجلس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الفريق الإشتراكي، تفضلو أسيدي.

المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

أعتقد أنه بحضوركم صباح هذا اليوم وفي ندوة الرؤساء طرح هذا الموضوع للنقاش، ولن تكن فيه الأغلبية ولا الأقلية ولا المعارضة وكان اجماع على أن الجلسة خصها تبث من أول الإفتتاح إلى آخرها، بغض الطرف هل هناك سؤال آني أو هناك إحاطة، إذن الطرح اللي مشى فيه الأستاذ سي "عبد الحق التازي" نحن معه على طول الخط، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، تفضلوا السيد الرئيس،

المستشار السيد المعطي بنقدور :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

بطبيعة الحال سأسير في نفس الإتجاه، حنا لاشك السيد الرئيس وأنتم كنتم في ندوة الرؤساد قدنا والدليل واضح علي أنه لم تكن هنالك إحاطات بل هذه عرف سرنا به ولكن كان عندنا أمل أننا سنضع حدا لهاته التصرفات في الأسبوع المقبل إن شاء الله، الآن أنا بطبيعة الحال بإسم فريقي أريد أن أعرف هل البث هو اختيار أم أنه أمر ملكي، فإلى كان أمر ملكي فخصنا، إذا كان هناك إختيار يمكن سحبه ونعمل بدون بث.

فخصنا نطلبوا السيد الرئيس رفع الجلسة للنقاش حول هذه النطقة ونستانفها بعد ذلك إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة :

اسمح السيد الوزير، غير كاين آخر تدخل ديال فريق الحركة الوطنية تفضلو باش يمكن ليكم.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بغيت غير غدي نسجل السيد الرئيس، على أنه في الأسبوع الفارط لما السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فدوك الأسئلة الإحاطات علما، لا الأغلبية ولا المعارضة هبطت وهناتو. هناتو على الأجوبة المقنعة، لى هما أعتبرناها على أنه الرأى العام المغربى كان

اضطلع عليها لأنه حنا اللي تنجو في الإحاطات علما، ما تيداول متيداولش في الشوارع الناس أشنو تگول واشنو هو موقف الحكومة في بعض القضايا، معتنجيوش هنا باش غادي نطرحوا السؤال للسؤال، تنطرحوا أسئلة باش تنعطيو إمكانية للحكومة باش تجاوب عليها، وهذيك المرة أنا تنعقل هنا السيد الوزير هاهو حاضر لا المعارضة ولا الأغلبية هبطت وقالت لو تبارك الله على السيد الوزير، ومرة أخرى تنگولها لك تبارك الله عليك السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، آخر تدخل السيد رئيس فريق جبهة القوى الديمقراطية، تفضلوا آسي.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

بدوري باسم الفريق بدينا تنأكدو ماجا على لسان الإخوان وهاذ شي لي قرراتو لجنة ندوة الرؤساء صبيحة هذا اليوم، اللي بغيت نزيد نأكد عليه بالخصوص هو أن البث هو البث للجلسة وليس لجزء من الجلسة، وحتى هاذ الإتفاق الى كان ماكرهناش نشوفوه، باش نعرفوا بأنه فعلا الإذاعة والتلفزيون هي عندها واحد الإتفاق وتمشات عليه لي يمكن لينا نغيروه إلى كان فعلا هذا الإتفاق، ولكن بغينا نعرفوا هاذ الإتفاق أشنو هو فيه وشكون لي موقع عليه باسم المجلس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، إذن التعقيب للسيد الوزير.

السيد وزير الشؤون الثقافية والاتصال :

شكرا السيد الرئيس،

أولا السادة المستشارين المحترمين،

أود أوضح أمرا بسيطا لما قلت المؤسسة الوطنية اللي هي التلفزة المغربية بإختيارها مصرة علي تقديم جلسة الأسئلة الشفوية، تأكيدا طبعا للأمر الملكي وتأكيدا لهذا الإختيار الملكي الذى يعزز تقاليد لترسيخ الديمقراطية في البلاد، يعني هذا إختيارها لابد ماتكون ملتزمة به ومتشبة به ميمكنش ماتكونش متشبة به راه هي مؤسسة من المؤسسات الوطنية الموضوعة رهن إشارة الأجهزة والبنيات الديمقراطية ديالنا، ميمكنش متقومش بهاذ الخدمة، متتقومش به قناة أخرى لي هي عندها إطار ديال شركة ومتنعتابروهاش ملتزمة بتقديم خدمة عمومية، إلى غدا كانوا عندنا 10 ديال التلفزيونات في إطار شركات خاصة مغديشي نطلبوا منهم ومغديشي نفرضوا عليهم أنهم يقدموا مساحة البث المباشر ديال الأسئلة الشفوية أولا ديال الجلسات العامة ديال مجلس النواب، لأن هذا لي تيقوم به هو واحد مؤسسة وطنية عندها التزام بتقديم خدمة عمومية، وهذا إختيارها.

إختارت تكون مؤسسة عمومية إذن عليها واجب تقديم هاذ الجلسة، باش نكونوا واضحين منبقاوش يعني نلفاو أشياء تساؤلات وأشياء لي ماشي اللي ما عندها هدف، فيما يخص التأويل، واش الجلسة تتبدى من أول ماتبدى الجلسة بما في ذلك الإحاطات علما وإن تجاوزت أحيانا ساعة أو أن الأمر يتعلق بالأسئلة الشفوية، هذا تأويل عند التلفزة أنها تتبدى من الأسئلة الشفوية، هذا تأويل عند التلفزة أنها تتبدى من الأسئلة الشفوية، السادة المستشارين المحترمين تيقولوا تتبدى من الدقيقة الأولى للبث هذا ممكن يكون فيه جلسات ديل التفاهم ونشوفوا ماهو الأسلم وما هو الأقدر على نفع المجلس ديالنا وتقديم العمل الديمقراطي في بلادنا، ولكن هذا ماشي التلفزة قايمة برقابة على المستشارين، المستشارين طبعا عندهم طريقة عملهم وعندهم إختياراتهم فيما يخص تنظيم عملهم، ماشي التلفزة اللي كتنظم العمل ديال مجلس المستشارين والأهم من هذا كله ماشي هو الصورة، وشحال غادي ندوزوا في الصورة وأشنو غدي نكونوا في ذلك الصورة، واش غدي ياخذ علينا الرأي العام من صورة مرة أخرى السادة المستشارين المحترمين.

أنا لا أعني شخصا ولا أعني شيئا أنا من حقي نتكلم على الصورة اللي نقدمها أنا في الحكومة، أنا أتمنى أن لا أقدم إلا الصورة التى تصب فى نضالنا الجماعى من أجل ترسيخ تقاليد

الديمقراطية في البلاد هذا هو، تنهدر على الصورة اللي تنقدم أنا لنفسي الى الإخوان متيلقاوش نفسهم في الصورة هذا شغلهم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، السيد الوزير قبل نعطيو الكلمة للسيد رئيس الكونفدرالية، لأنه عاد طلب الكلمة تفضلوا، ولكم الكلمة بعد ذلك.

المستشار السيد عمر الإدريسي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أنا في البداية كنا فضلنا منذ خلوش في النقاش، ولا أنه كيبان إلينا نقاش عقيم لكن بعد الإنسحاب ديال السادة المستشارين في المعارضة ومن بعد التعقيب ديال السيد الوزير، كنت كنتمنى أنه يكون تعقيب شافي ل 3 الأخطاء اللي وردت في الأول، حنالي هنا تنراقبوا الحكومة ماشي الحكومة اللي تتراقبنا.

ثانيا، السيد الوزير تيقول في التعقيب ديلو على أنه ممكن تكون جلسات ديال الحوار ويتم الرتفاق داخلها، هاذ اللقاءات تمت فعلا في عهد الرئيس السابق ديل المجلس وثم الإتفاق على أساس البث يبتدئ من الساعة 2.30 إلى حدود الساعة 6، شنو تنديرو حنا في خلال هاذ الوقت مشغل أحد فينا، شغل الرأي العام مشي شغل الوزير الحكومة حنا لي كنراقبوا ماخصهاش تراقبنا، لكن الآن أنا عاد كتفهم هاذيك المقولة " عش رجبا ترى عجبا"، راه كنظن هاذ الكلمة هذي هي غنية عن التعليق، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، آخر تعقيب ديال السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، تفضلو آسي.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أعتقد بأنه كاين بعض الآن المواقف اللي إتخدت تنعتقد بأنها يعني كان فيها نوع من التسرع شيئا ما وخاصة من الإخوان ديال المعارضة، لأنه النطقة الآن اللي مطروحة، وأنا شخصيا حرصت على برمجة هاذ السؤال الآني، مع أن الحكومة لها الصلاحية في أن تختار يعني أن تبرمجه أو يبقى في إطار الدستور، في إطار المدة ديال 20 يوم، ولكن حرصت باش يكون النقاش نظرا إلي أن هاذ الأمر تيهمنا جميعا، أنا شخصيا كنت دائما غيور على أنه الإحاطة علما فعلا تكون في قضايا اللي هي كنشغل الرأي العام ولي تيوقع إثارة الإنتباه فيها، أولا للمجلس ثانيا للحكومة ثم من خلال الحكومة كذلك، من خلال المجلس الرأي العام.

فقط لاحظنا بأنه وقع واحد يعني الخروج على مقتضيات الفصل 128، وأصبح يعني تتاخذ طابع ديال الأسئلة، أسئلة معندهاش واحد المكانة في القانون الداخلي، ماهي أسئلة آنية ماهي أسئلة عادية ماهي يعني أسئلة فورية اللي يمكن ينص عليها القانون الداخلي وأنا قلت ياريت تيكون هاذ النوع من الأسئلة الفجائية، لهاذا كنت دائما تنطالب على أن هاذ الأمور خصها تضبط في واحد الجلسة ما بين رؤساء الفرق ونشوفوا آشنو هو كيفاش غدي نعالجوا هاذ الأمر من بعدما صبحات الإحاطة متتلقاش من طرف رؤساء ديال الفرق من طرف أي عضو من أعضاء مجلس المستشارين وتواجه بقضايا للحكومة خصها تجاوب عليها والوزير المعني متيكونش موجود دائما بحيث أنا تنعمل واحد الإجتهاد باش يمكن لي نصحح بعض الأشياء أو نعطي معلومات، فهنا تيوقع واحد النوع من ملي ولات الإحاطات عبارة عن أسئلة وقع واحد الإختلال في التوازن لي هو تيحرص عليه الدستور باش يكون ما بين السلط، لأنه يكون واحد الكفة تكون متساوية، يكون عند الوزير الوسائل من قبل أشنو غدي يتقال باش يمكن لو إما يصحح أو يمكن لو يرد، من لي بدت تتاخذ هاذ الإتجاه أصبحنا حنا في واحد الإحراج هذا هو الواقع بغيت تنتكلم معكم بصراحة.

ولهذا إلى رجعت الأمور في إطار مقتضيات الفصل 128 كما تكلم السيد وزير الإتصال يعني تتكون واحد بحال اليوم، اليوم 2 ديال الأمور اللى كانت فعلا فى صميم الإحاطات لى خصهم يكونوا،

2 ديال الأحداث وقعت خطيرة لي خص يوقع إثارة الإنتباه ديالها وأنا باش نأكد ليكم بأن بمجرد ما تنخرج من هنا تنكتب رسائل بالإحاطات اللي كانت وتنصيفطهم للوزراء المعنيين، وتنشير الإنتباه للأشياء اللي راجت باش حتى شي حاجة متيمكنش مترتبش على نتائج، إلى بقينا في هذاك الحدود حتى مغديش يكون على حساب جلسة الأسئلة، المرة لي فتت ساعة دوزنا معني هذا أننا تنمسوا بذلك السر ديال الأسئلة وتيكون على حساب المراقبة وعلى حساب الأسئلة ديال الاخرين تيجيو في الآخر ومتيمكنش لهم يستفيدوا من البث.

لهذا تنعتقد بأن هاذ المشكلة غادي نوجدوا لها واحد الحل فيما بيننا، وأنه خصنا نأمنوا بأنه كاين حرص لا من طرف الحكومة بصفة عامة، ولا من طرف السيد وزير الإتصال اللي هو أولا، هو راه نائب وله حرص يعني كبير جدا، على توسيع يعني المجال الديمقراطي، وتوسيع وهذا شيء لي تناقشنا فيه راه قالو لكم بأننا حنا نفكر بأن تحدث تلفزة خاصة بالبرلمان، بحا اللي معمول في واحد العدد ديل الدول وفي ذاك الوقت غدي يكون جاي كل ما يروج من أعمال البرلمان يمكن لها تنقل، والناس غدي يكون عندهم الإختيار باش تكون عندهم هذيك الفناة يمكن لهم يخدموها أو يمكن يخدموا غيرها، إذن الإتفاق موجود وإننا حنا مشي ضد نهائيا البث تماما.

هاذ الإشكالية لأنه حتى أنتما بأنفسكم لاحظتوا بأن وقع واحد المساس بمقتضيات الفصل 128، نرجعوا الأمور الى نصابها وغدي نوجدو واحد الحل لي غدي يناسب وغدي يحفظ يغني الحرمة ديال الجميع، وفي نفس الوقت غدي يحفظ هذيك الغيرة ديال أنه يكون التواصل المباشر، لأنه منساوش بأنه راه كانت في عهد الحكومة السابقة كانت من 3 إلى 6 وحنا زدنا نص ساعة بإتفاق ودرنا من 2.30، معنى هذا أن هاذ الحكومة عندها غيرة كبيرة باش تنقل الجلسات بكيفية تامة وسيتافد جميع السادة المستشارين من البث التلفزي المباشر بالنسبة للأسئلة ديالهم ولو كان في المؤخرة، وأنا تنطلب السيد الرئيس أن هاذ الموضوع إذا ممكن نعتبروه بأننا راه إستفدناه الآن في الجلسة العامة، يعني ممكن في الجلسة لي غادي تكون ديال ندوة الرؤساء أو أي جلسة اللي يرتأيها مكتب المجلس غدي يمكن نوجدوا واحد الحل اللي غادي يكون مناسب، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، غير إلى اسمحتوا كل حال، بحال الى لاحظتوا السيد الوزير هاذ الأمور تدارست في المكتب وفي ندوة الرؤساء هذا الصباح، وكيظهر راه الآن هاذ الشيء اللي التجربة لي درنا الآن بينت على أنه حتى المجلس راه حتى هو كيتراجع نفسه وكيتبع يعني وكيحرص باش ينظم العمل ديالو في إطار مقتضيات الدستور ومقتضيات القانون الداخلي، لهذا عل كل حال إستجابة لطلب السيد رئيس الفريق ورغبة من الرئاسة باش توفر شروط الحوار لي خصوا يكون في هاذ الجلسة بيم المجلس وبين الحكومة، غدي نرفعوا الجلسة واحد 10 دقائق باش يمكن نحاولو كل الإخوة كلهم يكونوا حاضرين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نستأنف أعمال هذه الجلسة الدستورية المخصصة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة السادة أعضاء الحكومة، وفي بداية هذه الجلسة أو في الإستئناف نعطي الكلمة للسيد وزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لتناول الكلمة، فليتفضل السيد الوزير مشكورا.

(رفعت الجلسة من الساعة الثالثة و33 دقيقة الى الساعة الرابعة و39 د).

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

فعلا بعد رفع الجلسة من طرف السيد الرئيس وقع إجتماع استدعيت إليه، وهو يهم إنعقاد ندوة الرؤساء لتدارس الحادث الذي يحصل، وبالفعل وقعت مناقشة فيما يخص تطبيق مقتضيات الفصل 128 وكذلك ما يتعلق بنظام جلسة شفوية، وقد بلغت بأن ندوة الرؤساء التي إنعقدت صبيحة هذا اليوم قد اهتمت بالموضوع، ووقع الاتفاق على إتخاذ عدد من التدابير والإجراءات لحسن تطبيق مقتضيات الفصل 128 من القانون الداخلي الذي ينظم كيفية ممارسة الحق الذي ينص عليه هاذ الفصل وهو الإحاطة علما، مع التذكير بأن هذه الإمكانية هي معطات للسادة المستشارين بالنسبة لجميع الجلسات العمومية سواء كانت متعلقة بجلسة الأسئلة الشفوية أو بالجلسات الأخرى بإعتبار موقعها في القانون الداخلي، لكن الممارسة إلى حد الآن كانت تقتصر فقط على جلسات الأسئلة الشفوية.

فبعد ضبط هاته المسطرة فعلا أكدت أمام السادة المستشارين وأمامكم الآن على أن الحكومة يعني سوف تعمل جاهدة من أجل أن تقع يعني احترام التغطية لجميع ما يروج في هاذ المجلس إبتداءا من الساعة 2.30 مع العلم بأن النصف ساعة التي أضيفت كانت حرصا من الحكومة، وعلى أساس أن تقع تغطية جميع الأسئلة الشفوية الملقاة نظرا الى أنه لوحظ بأن عادة ما يحرم كل من في مؤخرة الجدول من التغطية التلفزية سواء كان الأمر يتعلق بالسادة المستشارين، أو بالسادة كذلك الوزراء الذين يجيبون عن تلك الأسئلة.

ولهذا أعتقد بأن الأمر الآن وقع حسمه نظرا لما وقع قراره من طرف ندوة الرؤساء في هاذ الصباح من طرف المجلس، وأن الحكومة تحترم وأوكد هذا، وهذا هو موقف كذلك السيد وزير الإتصال تحترم إرادة مجلس المستشارين وإرادة مجلس النواب، وأننا سنعمل كل مافي جهدنا على أساس توسيع مساحة البث بالنسبة للمجلسين، وأن الوعد الذي تقدم به السيد وزير الإتصال أمامكم على أن هناك دراسة من أجل إحداث قناة خاصة بالتلفزة وأن هذا مرتبط كذلك بالبرنامج السمعي البصري الذي تحضره وزارة الإتصال والذي سأتقدم به قريبا أمام مجلس الحكومة.

أقول بأنه سيكون ضمن هاته الإصلاحات كذلك هذه الإمكانية المرتبطة بتوسيع مساحة البث، لهذا فأعتقد بأنه ما وقع الآن في هاته الجلسة والذي أدى مع كامل الأسف الى انسحاب عدد من الإخوة المستشارين من أعضاء المعارضة، أعتقد بأنه نعم أقول جميع فرق المعارضة حاضرين بحيث وقع إنسحاب، أعتقد بأن هاذ الزمر الآن وقع حسمه وأن كل التأويل اللي هو تيمكن أنه يعطي واحد الإنطباع بأن كاين شي طرف في الحكومة أنه يريد أن يقلص من امكانية التواصل ديال السادة المستشارين مع الرأي العام عن طريق هاته الجلسة هو تأويل في غير محله وتأويل خاطئ، بحيث الحرص الكبير للسيد وزير الإتصال على أساس أن التلفزة تغطي جميع أعمال المجلس، الآن بعدما وقع بعدما صدر يعني من تدابير من طرف ندوة الرؤساء لتنظيم عملية الإحاطة والذي كما قلت يعني بما أن الحكومة هي طرف وأنه لابد من الأشياء التي تبلغ للرأي العام عن طريق استعمال إمكانية مقتضيات 128 لابد من أن تكون الحكومة على إضطلاع عليها من قبل حتى يمكن أن نفيد في حالة ما إذا كان ضروري يكون هناك يعني رد أو إعطاء إيضاحات أو بيانات لي هي موجهة أساس للسادة المستشارين، ولكن من خلال السادة المستشارين للرأي العام الوطني.

يعني بما أنه وقع الآن الإتفاق على إعادة تنظيم كيفية إستعمال هاذ الحق لي هو تينص عليه الفصل 128 أعتقد بأن المشكل لم يعد مطروحا تماما وبهذا أنا أهنئ كذلك المجلس علي الغيرة ديالو وعلى التضامن فيما بين جميع الفرق، وكذلك على التضامن ديال الحكومة مع المجلس فيما يخص الدفاع على الديمقراطية ديالنا وعلى ترسيخ دولة الحق والقانون، وعلى حماية مجلس المستشارين ومجلس النواب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

وننتقل الآن إلى بقية الأسئلة المبرمجة في جدول أعمال هذه الجلسة، والى السؤال الموجه كذلك الى السيد وزير الثقافة والإتصال،

حول كيفية توزيع إعتمادات الدعم لبعض الفرق المسرحية، تقدم به المستشار السيد «حسن الحداوي»، فليتقدم مشكورا.

السيد المستشار حسين الحداوي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تقوم وزارة الثقافة بدعم بعض الأعمال المسرحية لبعض الفرق والمجموعات، إلا أنه يلاحظ أن الإستفادة من ميزانيتهم دعمها للأعمال المسرحية تظل حكرا على فرق مسرحية يعنيها ويتم إقصاء أعمال مسرحية جادة لفرق صاعدة ذات كفاءات واعية، لعدم توفر ملف ترشيح للدعم على نجوم وأسماء مشهورة، فالسؤال مطروح هو، على أي أساس يتم توزيع إعتمادات الدعم لبعض الفرق المسرحية وماهي معايير الإستفادة، وهل معيار النجومية كافية لمنح الأعمال المسرحية، وكيف ثم دعم بعض الفرق المسرحية قبل اجتماع اللجنة المختصة وإقصاء فرق مسرحية أخري، وكيف يتم تعامل وزارة الثقافة مع حركة الرفض والإحتجاج التي تقوم بها الجمعيات المسرحية ضد طريقة الدعم، إننا نقترح عليكم السيد وزير الثقافة إحداث صندوق للمسرح، تتم إدارته من طرف فعالية المسرح المغربي يخصص لبرمجة المشاريع الثقافية، وتمويل الأنشطة المسرحية ويتم إنتخاب المجلس المسير من طرف الممثلين ورجال المسرح لمدة 3 سنوات على أن يتم توزيع إعتمادات هاذ الصندوق بالنسبة لإنجاز المسرح بين مسرح الاحتراف ومسرح الهواة، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الشؤون الثقافية والاتصال :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

أود في بداية جوابي على هذا السؤال أن أؤكد أن الدعم المسرحي أنشأته هذه الحكومة بمجرد تسلمها للمسؤولية، وقد أنشئ الآن منذ 3 سنوات ونحن في هذه السنة نعيش تجربة الدعم للمرة الثالثة على التوالي، طريقة صرف المبالغ المخصصة للدعم هي طريقة متفق عليها من خلال قرار مشترك لكل من وزيري الاقتصاد والمالية، والسياحة والخوصصة، ووزير الثقافة والإتصال، وهو قرار مشترك يحدد المعايير ويحدد الطريقة ويحدد أسلوب صرف الدعم ويحدث هاذ القرار لجنة خاصة لبحث ملفات طلب الدعم، كما أنه ينشأ طريقة محددة لصرف هذه المبالغ وهي مبالغ تدعم الإنتاج المسرحي في حدود 60٪ من كلفة إنتاجه، علي أن تدفع الدفعة الأولى عند توقيع العقد والدفعة المتبقية بناءا على تقارير للجنة وهي تعاين إنجاز هاذ العمل المسرحي ومدى ملاءمته لما قدم في الملف.

لذلك نؤكد مرة أخرى أن هاذ الدعم الذي أنعش الحركة المسرحية بشكل كبير، وأصبحت لنا اليوم أكثر من 25 فرقة تشتغل بشكل قار بالإضافة الى الفرق الجهوية التي أنشأتها الوزارة وهذه الفرق تنتج سنويا عرضا مسرحيا، وتلتزم بمقتضى العقد الموقع مع الوزارة بناءا على حصولها على الدعم بتقديم على الأقل 10 عروض في مدن مغربية مختلفة، هاذ الدعم اليوم أنعش الحركة المسرحية وليس هناك اليوم أي احتجاج من أي مسرحي كيف ماكان على طريقة الدعم وعلى محتوى الدعم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد المستشار، تفضلوا.

السيد المستشار:

صحيح أنه السيد وزير الثقافة أنه هاذ الدعم راه كان، وكان وقع من قل يمكن السيد الوزير ماكايش في هاذ، كان ونعطيو الإسم أنه سي العزماني كان خلق هاذ لدعم الثقافي وراه كاين التاريخ وتيسجل هاذ شي، إذن أنه من دواعي الإستغراب أصبحت الثقافة بضاعة في مزاد السوق السياسة والحزبية الضيقة، هل من المعقول أن يتم إقصاء فرق مسرحية فاعلة ونشيطة مثل فرقة المشرح البدوي

شكون متيعرفش هاذ الفرقة النشاط ديالها الإجتماعي الثقافي شكون متيعرفش المسرح ديال «إفران» منذ 3 شهر كل عام تيدير 3 شهر وتقصى، إذن هذا غير-واحد من فرق مسرحية عديدة سبق أن نظمت نشاطا ثقافيا بدور الشباب خلالها توقيع الكتب الأدبية أديب السيد الأشعري قبل ما يتقلب منصب المسؤولية والوزارة، ما يأخد عن السيد الوزير من طرف هذه الجمعيات التي كانت تناضل وتبدع في نفس الخندق الثقافي هو تنكر السيد الوزير اسهامها المسرحي والثقافي وحابتها لفرق مسرحية بألوان سياسية معنية، ويكفي للتذكير أن فرق مثل فرق الشهاب المسرحية، فرقة الفتح المسرحية وفرق مسرحية أخرى ثم إقصاؤها من هذا الدعم.

وفي هذا السياق طال التهميش والإقصاء مجموعة من المواسم الثقافية التي تشرف عليها جماعات تترأسها أحزاب من المعارضة، ومنها علي سبيل الذكر الموسم الثقافي لمدينة أزمور التي كانت تلقى دائما دعما من طرف الوزارة، إن المطلوب ليس هو التعقيب على هاذ الإنتقادات وإنما ممارسة النقد الذاتي لإعادة النظر في طريقة الدعم من سبيل تحقيق التنمية الثقافية والمسرحية ببلادنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، تعقيب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير:

إن الدعم أنشأت هذه الحكومة، معمر كان القانون موجود المرسوم موجود الإعتمادات راه في القانون وصوتوا عليها القرار المشترك موجود ومنشور في الجريدة الرسمية، ماكان يوجد من قبل هو شراء العروض المسرحية بالفعل ونحن نعرف كيف كانت تشترى هذه العروض المسرحية، الآن السيد المستشار المحترم اللي يمكن لي نقولك هو أن اللجنة وفيها مسرحيين ونقاذ وجامعيين هي اللي كتقرر، كل المسرحيين سواء كانوا مسرحيين مرموقين ولا مبتدئين، سواء كان عندهم إحترام الجمهور أولا معندهمش، سواء كانوا كيعملوا أعمال جدية وجيدة أو كيعملو أعمال جد متوسطة أو رديئة، كلهم عندهم الحق طبلوا الدعم واللجنة عندها الحق تفرز وتقول هذا سيتحق وهذا متيستحقش، إلى دخلت الإدارة أو دخلت الوزارة هنا خاص الإحتجاج عليها لأن خص الدعم يكون في كامل الشفافية، وأنا على استعداد كامل وأقولها لكم اليوم علنا على استعداد كامل أن أضع اللجنة ووثائق اللجنة رهن إشارة مجلسكم الموقر.

وتبحثوا الملفات وتشفوا شكون هو اللي تقصى وشنو هو اللي متقصاش وتنشوفوا واش فعلا تعطى الدعم على أساس ملفات مضبوطة وواقعية، أم أنها تعطى كما قيل محاداة لهاذ أوذاك، وقبل هذا وذاك المهم هو أن اليوم في الساحة المسرحية المغربية يوجد كما قلت أكثر من 25 فرقة تعيش وتشتغل بهذا الدعم، وتوظف أكثر من 400 مشتغل بحقل المسرح بواسطة هاذ الدعم، سألهم وأنا على إستعداد بتقديم جميع الملفات للجنة اللي تختاروها أنتما وتجي وتفحص هذاك الشيء وتقول واش فعلا هاذ الشي في الشفافية ولا كيف كان شحال هذي من قبل كتشرى العوض ومكتعرفش واش تدار أولا متتعملش بشهادة المسرحين لكيعرفوا هاذ الواقع كيعرفوه جيدا، شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الآن ننتقل الى السؤال الموجه أيضا الى السيد وزير الثقافة والإتصال، حول الإصاد التلفزي للقناة الثانية بالأقاليم الشرقية والشمالية الشرقية، للمستشار المحترم السيد «محمد بوداس» فليتفضل.

السيد المستشار محمد بوداس:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السادة المستشارين،

إستطاعت القناة الثانية أن تدخل المنافسة مع القنوات الفضائية، إلا أنها دخلت هذا المجال مميزا بالبث الرقمي في حين أن

بعض المناطق ظلت محرومة من التغطية خصوصا الذين لا يتوفرون على آلة ضبط القناة الفضائية، ولقد سبق للحكومة أن وعدت بتعميم التغطية علي الأقاليم الشمالية والشرقية وذلك في أجل أقصاه 15 أبريل الماضي، ولحد الآن مازالت تازة من مناطق الظل بالنسبة للإرسال التلفزي للقناة الثانية، لدي نساؤلكم السيد الوزير عن الأجل المضروبة لتغطية جهة تازة تاونات، الحسيمة بالبث المطلوب وكذلك الشأن بالنسبة للمناطق الجنوبية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

بالفعل هناك اليوم هاجس كبير لدى الحكومة لتوسيع التغطية التلفزية لمجموع التراب الوطني، لدرجة أن الحكومة وضعت ذلك ضمن الأولوية في عقود البرامج التي وقعتها مع القانتين، لقد وقعنا عقودا عقدين برنامج مع التلفزتين المغربيتين لمسألتين أساسيتين، المسألة الأولى تقوية ودعم الإنتاج الوطني، والمسألة الثانية توسيع شبكة البث لمجموع التراب الوطني وخاصة لبعض المناطق التي تكتسي صبغة خاصة، والأولوية حسب بعض المعطيات، فتعرفون أنه سنة 2000 تمت تقوية التغطية بالنسبة لصفرو وعممت التغطية على إفران والراشيدية وورزازات، خلال سنة 2001 اللى مبرمج تطوان راه هي والنواحي تمت في 15 أبريل كاين امينتانوت في 15 يناير، الآن عندنا من شهر ماي حتى الشهر دجنبر عندنا طانطان وطنجة تقوية الإرسال وعندنا كلميم وطاطا وعندنا بوجدور وطرفاية والسمارة وعندنا الحسيمة والداخلة، دمنات، العرايش، تارودانت وفكيك.

هانو كلهم في خلال سنة 2001 وتازة طبعا علاش مقلتهاش لأن غدي نجي لها من بعد، هاذ كلهم هاذ المناطق غدي تشملهم التغطية حسب العقد البرنامج اللي عملناه مع القناة الثانية خلال سنة 2001، على أن تتم التغطية الشاملة بعد ذلك خلال سنة 2002، بالنسبة لتازة ستتم تغطية مؤقتة داخل الثلاثة الأشهر القادمة في إنتظار إقامة التجهيزات التقنية النهائية نظرا لأن هناك وجدت القناة بعض الصعوبات الطبوغرافية في المنطقة لم تستطع التغلب عليها في وقتها، لكنها الآن بصدد التغلب عليها ستكون هناك إذن تغطية مؤقتة خلال 3 أشهر بعدها ستتمكن من إقامة البنايات وستتم التغطية التامة قبل نهاية سنة 2001، شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه كذلك للسيد وزير الثقافة والإتصال، حول الإعلام العمومي، للمستشارين المحترمين السيدين «حسن وعروش» و«رحال الزكراوي»، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار حسن واهروش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وبعد مما لاشك فيه أن الإعلام من الوسائل الأساسية لعملية تطوير المجتمع وبالرغم من أهمية هذه فإنه لازال يعيش وضعية صعبة نتيجة غياب الإمكانية التقنية والبشرية، وحيث نرغب أن يواكب هذا اقطاع الحيوي تطورات الأحداث وطنيا ودوليا، فإننا نطرح عليكم موضوعي للتأمل ويتعلق الأمر بالإذاعات الجهوية التي نساؤلكم بشأنها عن حجم الدعم المخصص لها سواء من الناحية التقنية أو البشرية حتى نرقى الى مستوى طموح المستمعين، أما المستوى الثاني والمتعلق بالإذاعة الوطنية الأمازيغية فإن أهميته تنبع من كونه يهم فئة عريضة من أبناء شعبنا الناطقين بالأمازيغية، إذ الملاحظ أن هذا المنبر لا زالت تعتريه نواقص كثيرة علي مستوى

التأطير والوسائل والبرامج، ولدى نسائلكم عما إذا كان لوزراتكم برنامج عملي لتطوير هذه الإذاعة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

أولا فيما يخص دعم إمكانية الإذاعات الجهوية تمت برمجة عدد من الإمكانيات لصالح هذه الإذاعات، وتخص هذه الإمكانيات بالأساس الجانب التقني حيث سيتم تزويد عدد من هذه المحطات الجهوية بأجهزة للترقيم الصوتي وأجهزة لقراءة «الليزر» وأجهزة لربط الرقمي بين الإذاعات الجهوية والأذاعة المركزية، وآلة التسجيل على الشريط المغناطيسي وآلة الربورتاج الرقمية للتسجيل على القرص الصغير الى آخر ذلك، بالإضافة إلى عدد من دورات التدريب التي إستفاد منها العاملون في هذه الإذاعات الجهوية، وسيتم أيضا تزويد عدد من الإذاعات الجهوية ببعض الإمكانيات وخصوصا إمكانية التنقل والربورتاج في المناطق التي تشتغل بها، كما سيتم إدخال النظام الرقمي بالإذاعات الجهوية إبتداءا من السنة المقبلة وأيضا ستتم بطبيعة الحال النظر في مستقبل هذه الإذاعات الجهوية حينما سنناقش مشروع إصلاح النظام السمعي البصري بصفة عامة، لنرى كيف ستتطور هذه الإذاعات في أي إطار قانوني ستتطور وكيف يمكن تمكينها من الوسائل التشريعية والقانونية والمالية لتقوم بوظائفها على أحسن وجه، ولنساير التطور الحاصل في هاذ المجال.

بالنسبة للإذاعة الأمازيغية تتوفر هذه الأخيرة الآن على استديو حديث لبث برامجها، يغطي مساحة 12 الساعة موزعة على مختلف اللهجات الأمازيغية، وهناك مجهود لتثبيت هذه الإذاعة ولتمكينها من بعض الوسائل البشرية والمادية خصوصا، وبطبيعة الحال ما يقال بالنسبة للإذاعة الجهوية يقال أيضا بالنسبة للإذاعة الأمازيغية، حيث أن إمكانية التوسع وإمكانية التطور ستتوفر إنشاء الله عند تطبيق مقتضيات الإصلاح السمعي البصري، التي ستعطي لمختلف الحساسيات الإذاعية والتلفزية إمكانية فعلية على المستوى القانوني والمالي والإداري لتطوير نفسها ولمسايرة التطور الحاصل في هذا المجال، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار تفضلو.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على ما جاء في رده، ولكن السيد الوزير لماذا لم تستفيذ الإذاعات الجهوية من حقها في الإشهار، ثم لماذا بقيت الإذاعة الأمازيغية محدودة لا تصل بعض المناطق كجبال الريف وجبال الأطلس الكبير أو الأطلس الصغير، هاذ الناس كلهم باقي متيقبطوشي هاذ الإذاعة السيد الوزير، ثم السيد الوزير لقد سبق للسيد وزير الإعلام السابق السيد العربي المساري أن وعد بتعزيز الإذاعة الجهوية الأمازيغية بوسائل عمل جديدة، خاصة العنصر البشري حيث وعد بتخصيص 15 المنصب مالي لتدعيم البرامج الأمازيغية ولكن لحد الان لم يظهر أي جديد في الموضوع، ثم السيد الوزير لماذا الإذاعات الجهوية ولا حتى الإذاعة المركزية بقي بدون صوت يعني صوت دون المستوى يعني ماكاينش واحد التقوية باقي الإذاعات في المغرب نقول لي كلها من نوع MONO مزال ماعندنا حتى شي إذاعة لامركزية ولا جهوية، STÉRÉO، إلى استثنيني إذاعة FM ديال الدار البيضاء، واش غدي نبقلو ديما حنا الوقت لي تنشوفو الجيران ديالنا كالإسبان كنظن معندهمش شي إذاعة MONO كل شي STÉRÉO، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا التعقيب للسيد الوزير تفضلو.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

أريد أولا أن أوضح بالنسبة للقناة الوطنية الأمازيغية ثم إستجلاب الآن 12 الصحفي من مستويات جامعية عالية، ومن المؤكد أن هذه الإذاعة ستعرفت بكل تأكيد مستقبلا تطورا هاما في مجال الإرسال وتطورا هاما على مستوى التأطير البشري وعلى مستوى مضمون هذه الإذاعات أنا أتفق مع السيد المستشار المحترم على أن التغطية ضعيفة والإرسال ضعيف أحيانا، ولا يصل إلى بعض المناطق وهذه مشكلة تتعلق بالإمكانيات المرصودة لهاذ القطاع ونحن نحاول أن نتغلب علي هذه المشاكل، ولدينا برنامج لتوسيع الإرسال سنطبقه حسب توفر الإمكانيات المرصودة لهاذ القطاع.

وبما أن السيد المستشار المحترم تحدث عن الإشهار، وهذه من الوسائل التمويلية الأساسية لتعزيز هاذ القطاع ولتقويته، فتعرفون أن هناك إحتكار للإشهار حسب إتفاقية وقعت منذ أكثر من 20 سنة مع إذاعة البحر الأبيض المتوسط وسينتهي هذا الإحتكار بمنتهى هذه الإتفاقية سنة 2002، وأثناء هذه السنة سنة 2001 نحن نعيد التفاوض بشأن هذه البنود المخصصة لاحتكار الإشهار، ومن المؤكد أن عملية تدبير الإشهار على المستوى الإذاعي في بلادنا سيعرف مراجعات أساسية لتسخيره لفائدة تطوير الإذاعات الوطنية والإذاعات الجهوية والإذاعات المختصة أيضا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، ونشكره على حضوره ومساهمته، والآن ننتقل الى قطاع الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، وأول سوال لدينا هو حول عدم قبول التحكي في الكهرباء dijoneteur الذي لا يحمل إسم المكتب الوطني للكهرباء، للمستشارين المحترمين السادة: «عمر أدخيل» «عادل المعطي» «سعيد التدلاوي، بيجي عبد الرحمان، محمد السلامي، إبراهيم السالمي، أحمد الذيبوني، مومن البشير، محمد هلال، محمد بلحسن، واسماعيل قيوح، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار محمد السلامي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدين الوزرين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزيرالمحترم،

لا يخفى عليكم أن المواطنين يفضلون في بعض الحالات إقتناء آلة dijoncteur من شركات تجارية عادية، إلا أن المكتب الوطني للكهرباء يرفض هذا الطرح ويرغم عليهم إقتناء dijoncteur من عنده، نظرا لأنها لا تحمل علامة الشركة المقبولة لديه وهذا الزسلوب المتبع من طرف المكتب الوطني للكهرباء يكرس مبدأ الاحتكار، وإكراه الزبناء على اقتناء هذه الآلات من المكتب لاغير، ولهذه الأسباب سيدي الوزير نطرح عليكم السؤال التالي:

- ماهي الأسباب التي تؤدي إلى إرغام المواطنين على إقتناء dijoncteur الكهربائي من المكتب الوطني للكهرباء دون غيره من الشركات والمقاولات الأخرى المتواجدة عبر تراب المملكة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارون على وضعهم لهذا السؤال، وأود في البداية أن أذكر بأن المكتب الوطني للكهرباء لا يقوم بتسويق أي فاصل أو ما يسمى ب «dijoncteur» كما يجب التأكيد على أن آلة الفاصل le dijoncteur، تلعب دورا أساسيا ضمن شبكة التوزيع ذات التيار المنخفظ إذ تحفظ سلامة الأشخاص من أخطار التيار الكهربائي وسلامة معدات المستهلكين من التلاف والحرائق، كما تساهم هذه الآلة في مراقبة التطور الكهربائي، ونظرا لهذه الأهمية وحرصا على تجهيز شبكة التوسيع لطاقة الكهربائية ومنشآت المواطنين من معدات ذات الجودة المضمونة، تقرر اخضاع آلة الفاصل لمراقبة قانونية ملزمة الحاملة لرقم NM066/022،

ولذى فإن المكتب الوطني للكهرباء وحفاظا على سلامة المواطنين ملزم بتطبيق هذه المواصفات بواسطة مسطرة القبول، وأؤكد في الختام على أن لكل زبون الحق في إقتناد آلة الفاصل من أي شركة تجارية شريطة أن تكون هذه الآلة خاضعة للمواصفات القانونية المغربية الضرورية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

تعقيب السيد المستشار عادل المعطي تفضلوا.

السيد المستشار عادل المعطي :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

الشيء الذي نلاحظه السيد الوزير، وهو أن هناك شركة واحدة تعمل وبإيعاز من المكتب الوطني للكهرباء على إقتناء بما يسمى بالفاصل أو Disjoncteur، فهناك شركات أخري تقدمت للمختبر العمومي لكي يصبح ذلك الفاصل أو disjoncteur مثل الشركة الأخرى لأن هناك إحتكار لشركة واحدة وأعطيكم المثال السيد الوزير.

فمثلا مواطن كان تيسكن في الدار ديالو خرج ترغم أنه يعمل عقدة مع بالطبع هذا شيء عادي يتطلبوا منو أنه هذاك الفاصل خصوا يتبدل disjoncteur آخر، ف 10 سنين أو 15 عام وذلك المواطن يقطن بذلك المنزل فإذا به لما تيغير السكن ديالو أو المسكن ديالو تيطلب منو أنه يبدل disjoncteur، فإلى كانت الشركة غدي تغنى على ظهر المواطن كما هو الشأن لأن الإنسان تتجيه الفاتورة ديال 8 الدراهم وتيتقطع لو التيار الكهربائي تيأدي 90 درهم.

فلماذا هاذ الإحتكار السيد الوزير، فتتطلبوا منكم السيد الوزير أنكم تراقبوا هاذ القضية لأنها مهمة وبالأخص في البادية لأن الناس ديال البادية تيعانيو من هاذ المشكل ضروري أنه ياخذ هذا disjoncteur حنا مشي مع، حنا مع الفاصل اللي هو تيحفظ السلامة ديال المواطنين ولكن مشي علي حساب المواطن من أجل شركة معينة، ولهاذا راه هناك شركة ولي يمكن لينا نگولو الإسم ديالها وهي le grand اللي تقدمت المختبر LP dijour بطلب ولي رجع ليها خذا الطلب ديالها بدون تبرير في الوقت لي هو تيتعمل به في فرنسا، ولهذا السيد الوزير تتطلبوكم أنكم تيحثوا في هاذ القضية من جديد، وتشوفوا الإمكانيات اللي يمكن يفتحها المجال لشركات أخرى لي هي تتعمل في المغرب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا التعقيب للسيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أود أن أذكر أن الآن مع انفتاح الأسواق العالمية الطريقة الوحيدة لي بقات بين الدولة لحماية الإقتصاد الوطني هي المواصفات ما يسمى ب la normalisation، بحيث أن فيما يخص هاذ الفاصل هناك عدة يعني منتجات من هاذ العيار ديال الفاصل اللي كتجي من دول ولي الجودة ديالها مشي خاضعة لمواصفات تقنية دقيقة، هاذ الفاصل هو في الحقيقة تيهم سلامة المواطنين وتيهم تيحفظ من الحرائق الي غير ذلك، فلابد أن الجودة ديالو تكون رفيعة جدا والمواصفات تكون دقيقة وهذا لا يعني، فعلا يمكن يكون كان لمدة زمنية خاصة يمكن كان هنا إحتكار لأن شركة واحدة هي اللي عندها المعيار، معايير أو مواصفات وهذا لا يعني أن الشركات الأخرى لي عندها فاصل نو جودة معترف بها مغربيا تقدم الطلب دايلها لوزارة التجارة هناك المديرية ديال المواصفات باش هاذ الفاصل يكون معترف به وخاضع للمواصفات المغربية.

غير أريد أن أذكر هاذ الشي ديال المواصفات راه هي الطريقة الوحيدة لي يمكن نحافظوا بها ونحميو بها السوق المغربي والمواد المغربية، شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

ننتقل الآن للسؤال الموالي الموجه أيضا للسيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن حول المحددات الملكية بالمناطق الصناعية، للمستشارين المحترمين السادة: حميد المودن- محمد الجوهري- الصوالحي بوزكري-سعيد العلوي وحمادي، فليتفضل أحد المستشارين.

السيد المستشار حميد المودن:

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

سؤال موجه للسيد الوزير أن عملنا سوال في ماي هاد عام بالضبط كنطلب من أن إغير هذا الملكية ديال الموجودة في المنطقة الصناعية في طنجة أشنو عاملين فيها في التيتر كيعملنا حتيا أن ملك مشترك ماكينش تيكون عمارة ماشي المنطقة صناعية كل واحد تلك حفط الداسو الآن خلقت واحد ملك مشترك احتكرت هداك السوق اعطيتها 40٪ هكتار و140 دت 40 هكتار بوحدها وعملت واحد الجمعية سمسنها la zide واعملتنا درهم المتيترو هار الفاكتورة خلص لبارح عشرة دالمليون كلهم غرقوا xxxxxx وكلمنا هاذ عادا الفلوس، ويكفيك الضريبة ديال النظافة الضريبة يدال كدا والضريبة ديال وكل شركة كنعطيوها درهم في الميتر كذيه لينا 140 هكتار كادي 140 مليون في العالم لاحساب ولاعقاب كتصرف هي بوحدها نرجو منكم ذكروا كل واحد سيفطوا رسالة أنا ما بغيتش أنا في ماي عام الأول جاوني كاتب التجارة والصناعة قالي أودي عندكم الحق ولكن ماعملش ماجاوبناش ماعدنا حتى شي حاجة نرجو حناية محفظين على شرط عملنهم هاذاك السيد اعطانا فرصة.

40٪، 40 هكتار وضال هو كيتحكم في السوق وكيتحكم فكولشي عملنا اللي بغى، ها الفاكتورة خلصت أنا 10٪ أنا في ثمنيام، المؤسسة ديالي، كلهم هكذا، كول شب في المحاكم والمرجو من السيد الوزير يلغي هذاك الظهير هذا، ما يبقاش آشمن مرتا، لأن دابا يومان داخل الحضرية داخل البوادي كتصلح هي، كتصرف هي، أشنو دخلها هي عند الجمعية آشنو ماكتعرف الجمعية هادي، وفوق هاذ الشي آ السيد الوزير قضية أخرى راه عشرين المعامل سدو في طنجة، طيكستيل مشا، هاهي سبع شهور، إتصلنا بكم، ماكنتوش حاضرين، إتصلنا بالكاتب العام، واحد المؤسسة أعطيتوها الإستقلال، خمس سنين، دابا عندك هي ثمن سنين، 10 مليار كنسالو حنا للجمارك ديال الإستهلاك ديالها، الإمتياز ديالها، اقضاتو صافي، علاش زادت 4 سنين أخرى، أما هذا كان وزير سابق، كيتبع راسو، اللهم هذا منكر، 70٪ كنخلصوا في الديوانة!؟ الخيط "بولستير" ماكيعملش الخيط دايلنا هذا، كيهمل الخيط ديالو هو «طيكسورير» احنايا بلانش، ما، الغيط جاي بمائتين، غادي يمشي يدوز تال عند، عندو العشرين 50،40،30 الخيوط احنا ماليه، احنا عندنا «طيكستيل» احنا الخيوط كنجيبوهم من الخارج، ماعندوشي هو، هو كيعمل "طيكسورير" كان كيجيب وكايعمل معانا ولكن xxxxxxxx في طنجة عايشين وراهم مسيرين كاميلن وسدات الباب ديالها باش يبقى الراجل بوحدو في السوق عندو، 50،40، خدام، احنا عندنا 7000 خدام آسيدي، شكون أكثر آسيدي، هاحنا سيدنا عليهم الباب راهم في الزنقة، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم طرح سؤالين، يعني كل واحد على حدا في ما يخص المناطق الصناعية، بغيت غير نذكر السيد المستشار المحترم، أن اللي لاحظناه هو أن معظم المناطق الصناعية، والعدد ديلها تقريبا يفوق 70٪، لا تتوفر في مجملها على مصالح الصيانة، والتسيير إلي غير ذلك، ولاكذلك الوحدات المساعدة اللازمة لتشغيل الناس داخل هذه المناطق، مما يؤثر سلبا على مردودية هاذ المناطق فالقانون، الإستثمار، أو ميثاق الاستثمار، في المادة 20 هي ديالو بحث على إحداث لجنة تسيير بكل منطقة

صناعية تتألف من مستعمليها ومنعشيها سواء كان خاضع للقانون العام أو الخاص، وتتكلف هذه اللجنة بالسهر على صيانة وتسيير مجموع المنطقة وعلى صراحة والمحافظة على الأمن داخل هذه المنطقة، وكذلك على حست تطبيق البنود الواردة في دفتر التحملات الذي يربط بين منعش المنطقة ومستعمليها، ففي ما يخص هذه المنطقة بالذات، هناك جمعية خاصة في طنجة، هناك جمعية، التي فعلا تطبق درهم للمتر المربع، وذلك من أجل تسيير المرافق، الخاصة بهذه المنطقة، فهذه الجمعية هي في الحقيقة تعمل من أجل إعطاء المنطقة واحد الصيغة واحد الرونق، اللي كيعجلها في مستوى المناطق المعمول بها عالميا، غير هي، في ما يخص طنجة بالضبط هناك عقد ما بين المنطقة الصناعية أو الناس اللي اقتناوا الأراضي داخل هذه المنطقة، بأنهم غادي يأديوا، يعني كاين هناك عقد ما بين الجمعية وما بين أرباب المعامل، وهاذ العقد، هو فيه شروط ملزمة باش تأدى هاديك الدرهم على المترو، واللي كتجعل في الحقيقة الي أرباب المعامل.

ففيما يخص التسيير الداخلي لهذه الجمعيات، فهناك قانون داخلي يطبق فما على الناس اللي داخلين في هاذ الجمعية، إلا أن يعدلوا هاذ القانون، الى ارتاؤا أن درهم للمقل قيمة مرتفعة، أما فيما يخص النقطة، الشق الأخر من السؤال، أريد أن أطمئن السيد المستشار، بأن الوزارة اتخذت إجراء يهم هذه الإشكالية ديال الألبسة وغادي يخرج في التطبيق في القريب العاجل، بحيث أن النسبة ديال الضرائب الجمركية، سوف تنخفض، الى مستوى اللي يجعل أن الصانعين يمكن يجيبوا هاذ المادة من الخارج بدون أن يكون هناك يعني واحد القيمة جمركية عالية جدا، إذن هاذ الإجراء غادي يخرج قريبا جدا، احنا اتخذناه في وزارة الصناعة، وأنتم تعلمون ذلك السيد المستشار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هل هناك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

احنايا 7 شهور هاذي باش جمعنا معاكم في الوزارة ديالكم، وخرجنا ديك الساعة مع الجمعية ديالنا «la mite» انخليوا 10٪ لذاك السيد، مدة عام، ولكن 7 شهور ماعملتيو والو، عندنا 70٪ تخلصوا ولكن باشي نربحوا، احنا مع «contrabando» كيفاش غادي نخدموا احنايا، باش السيد يعيش بوحدوا في البلاد، هادي معقولة، آشنو؟ هاذ السيد وزير؟ وكيطبع راسو، هاذ هو اللي يستولى عليه، اعطيتوه امتياز، يحترام الإمتياز ديالو، 5سنين دازت صافي، علاش 3 سنين، دابا احنا عندنا 11 مليار تنسالو الجمارك خصنا ندعيوها، ديالنا مشات، معندوش الحق، يزيد هاذ 4 سنين أخرى، احنا مشينا واتفقنا غبونا الكاتب العام، وقلنا آسيدي ماكاين مشكيل 10٪ نخلصوها، و30٪ حيدوها لينا، ودابا،هادي 7 شهور، باش يكمل عام، بقي زايد كيستمر، احنا ماشي هو هاداك وهاذ القضية هاديا، احنا عندنا بلدية، كنخلصوا الضريبة دايل البدلية، وهي اللي كتنظف، هادي ماكتعاسبنا، احتلت يعني احتكار، 40 هكتارات بوحدها، وعندها هذاك «ألما تيريال» هو اللي كاي يهرس، الكاميو خدام غير معاه كيجبد، كيعمل لتشورع «باليوس» هاذاك اللي هرس الويدان، اعمل ديك المؤسسة باش ينقد راسو احنا ماعندنا خدما تما كل واحد المعمل ديالو والبلدية، كنخلصوها مانخلص الضرائب، هذي خلقت بزاف 140 مليون في العام أش كتعمل بها، كيخدم الراسو وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير، تفضلوا،

شكرا السيد الرئيس على ليونتكم، هابغيت نقول للمستشار المحترم أن هاذ الإمتياز مشي حنا لعطينا هو الأول، وبأن عند قدومنا لهذه الوزارة قمنا بتوقيف هذا الإمتياز ولكن هناك إجراءات ميشي 7 شهور لقال السيد المستشار هذه ثلث شهور جوا عندي الناس لكيهمهوم الأمر وإتفقنا على تخفيض نسبة الجمارك على هذه المادة الآن هناك إجراءات إدارية لغدي تخاد قريبا حنا قمنا بالواجب

ميمكنش تلبت لينا التهمة على هاذ الإمتياز تعطا بصفة عشوائية إلي غير ذلك نحن ضد الإمتيازات، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الى سؤال الموالي والموجه دائما الى السيد الوزير والمتعلق بتماطل بعض الشركات في إنجاز الأشغال المتعلقة بالكهربة القروية للمستشارين السادة رحو الهيلع محمد قرو وجميد كسكس فليتفضل أحد المستشارين.

السيد المستشار محمد قرو:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كان بودنا أن نبرمج هذا السؤال قبل أكثر من شهر ولكن عدم تمكن السيد الوزير من حضور الجلسات الفارطة، حالت بين ذلك ولكن على أي، لقد سطرت الحكومة برنامجا هاما يتجلى في مد العالم القروي بالشبكة الكهربائية إدراكا منها بأهمية الكهرباء في حياة السكان وخاصة الساكنة القروية وقد حققت أشواطا هامة في ذلك، إلا أن ما يلاحظ في بعض المناطق هو تماطل بعض الشركات التي تفوز والتي فازت بالصفقات العمومية المتعلقة بالكهرباء في تنفيذ على ما إتفق عليه ومثال على ذلك ماحدث في عمالة تازة حيث لاحظنا تماطلا كبيرا من طرف الشركة المغربية الإيطالية التي فازت بالصفقة منذ أبريل 2000، وأعطي لها أمر التنفيذ منذ شهر أكتوبر هذا التماطل والتأخير في الإنجاز خلق نوعا من الإستياء لدى ساكنة هذه العمالة مع العلم بأن الشركة المعنية حصلت على حوالي ثلثي من الدواوير المبرمجة في العمالة لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تتخذونها حرصا على التزام هذه الشركات بإنجاز الأشغال المتعلقة بالكهربة القروية في الوقت المحدد والى أين وصلت نسبة الإنجاز بالنسبة للشركات التي حصلت على الصفقات المتعلقة بعمالة تازة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

السيد الرئيس المحترم،

أريد في البداية إذا سمحتم أن أقول للسيد المستشار المحترم، أنني كبرلماني أولا قبل أن أكون وزيرا لست مسؤولا ببرمجة الأسئلة، ومكتب مجلس النواب هو الذي يبرمج، كبرلماني أيضا أحرص علي حضور جميع الجلسات إلا إذا كانت هناك أشياء خارجة عن قدراتي الشخصية، فلذلك أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين، على طرحهم هذا السؤال المهم، وأريد أن أذكركم كذلك بأن الدواوير المزمع كهربتها في إطار برنامج، الكهربة، القروية الشمولي تخضع لمجموعة من المعايير تم الاتفاق عليها سابقا تهدف الى كهربة أكبر عدد ممكن من المساكن القروية مع الأخذ بعين الإعتبار جميع التقنيات الممكنة بنفس الغلاف المالي السنوي المخصص لهذا البرنامج، والذي يقدر بأكثر من مليار و500 مليون درهم سنويا، وتجدر الإشارة إلى أنه تم ابتداء من سنة 2000 الرفع من سقف معيار الترشيح للكهرباء من عشرة الآف درهم الى أربعة عشر ألف درهم للمسكن وذلك لتسريع وثيرة الإنجازات دون الرفع من مساهمة السكان المستفيدين والجماعات المحلية.

فيما يخص السؤال التي طرحه المستشار المحترم، أود أن أقول فيما يخص الإنجازات فهو يتم عن طريق عرض الأثمان وذلك طبقا لما هو منصوص عليه في قانون الصفقات العمومية، ويتم بعد ذلك إبرام الصفقة مع الشركة التي تفوز بعرض الأثمان حيث يتم تحديد التزامات الشركة بما فيها إنجاز المشروع حسب برنامج مضبوط ونظرا لضخامة البرامج الوطنية للكهربة القروية فقد تحصل من حين لآخر بعض المشاكل في إنجاز بعض المشاريع، حيث تتحد

الإجراءات الضرورية لمعالجتها حسب ماتنص عليه بنود الصفقة وفقا للمسطرة القانونية الجارية بها العمل، أما فيما يخص شركة ODS (أودص) فقد اتضح فعلا أنها لم تتمكن من إنجاز المشروع في الوقت المحدد لذلك تم تطبيق المسطرة القانونية ضدها موازاة مع ذلك إتخذت الإجراءات اللازمة لإنجاز المشروع في أقرب الآجال، أريد أن أؤكد للمستشار المحترم على أنه فعلا تقع بعض المرات أن هناك بعض الشركات لا تنجز حسب القوانين لفي دفتر التحملات لاتحترم هذه الشروط، وبذلك المكتب الوطني للكهرباء يوقف هذه الشركة والأكثر من ذلك لاحظنا مع الأسف أن هناك عدة شركات أجنبية تقوم بتشغيل شركات مغربية داخل المغرب يعني كتخد المارشي وبعد تتخدم شركات مغربية داخل المغرب، فالمكتب الوطني للكهرباء يقوم حاليا بجرد لهذه الشركات لعندهم هذه المعاملات الغير اللائقة ومغديش يبقى اتعط لهم أي مشروع في الكهربة القروية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

التعقيب للسيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس وشكرا السيد الوزير على جوابه المفصل، حقيقة كان مفصل أكثر من ما طلب في السؤال ولهذا أشكره مرة ثانية، في الحقيقة رده كان يحمل بشرى بأن هذا النوع من المشاكل لقد جاوزتها الوزارة مع المكتب الوطني للكهرباء، وحقيقة الإشارة الأخيرة لإثارها هو ذلك المشكل الذي وقعت فيها الصفقة بتازة أن شركة إيطالية خدمت شركة مغربية ولكن الآن اتحل المشكل ولكن مع الأسف، يعني نتمنوا مستقبلا باش الوزارة والمكتب الوطني للكهرباء اتفادوا هاذ النوع من المشاكل لكي لا يخلق الإستياء عند المواطنين كيشوفوا، ديما كيسولوا أو كنكولوا ديما راه اتعطى الأمر.. راه تعطى الأمر بالإنجاز ولكن كيشفوا عام داز أو ماكين والوا، حقيقة هم يتصعب ينفهموا بعض المشاكل التقنية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد المستشار على تفهمه، أنا غير بغيت نقول فيما يخص هاذ النقطة وبما أنه ذكر إسم الشركة، أريد أن أقول للسيد المستشار المحترم أن هاذ الإشكالية ديال تازة طرحت لينا إشكالية دبلوماسية حيث أن سفير هذه الدولة جاء الى الوزارة عدة مرات لأن المكتب الوطني للكهرباء أقصى بصفة نهائية هاذ الشركة بش ماتشاركش في دفاتر التحملات ديال المكتب وبذلك أريد أن أوكد مرة أخرى أننا سنقوم بتقنية جميع المتطفلين على هاذ القطاع من شركات أجنبية لمعندهومش إمكانيات محلية للعمل شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الآن لدينا سؤالين في نفس الإطار طبعا حول موضوع البترول فما دام هناك تقارب في الموضوع فإذا سمحتم سيتولي السادة المستشارون طرح السوالين وبعد ذلك نعطي للسيد الوزير للإجابة عن السؤالين، إذن السؤال الأول حول التطورات التي يعرفها قطاع البحث والتنقيب عن البترول بالمغرب للمستشارين المحترمين،

السادة أحمد القادري، محمد الأنصاري، مصطفى الحديوي وعبد الكريم الناصري، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار أحمد القادري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السؤال يتعلق بالمعلومات والبيانات التي عبرت عنها الحكومة، وبالأخص الوزير السابق للطاقة والمعادن حول الإكتشافات التي عرفها حقل تالسنت وكذلك حول مجالات التنقيب والعقود التي أبرمت في مناطق مختلفة، سؤال يستمد أهميته أولا بأننا نعرف مدى تحمل الدولة والميزانية العامة بالنسبة لفاتورة النفط كذلك نعرف مدى الدعم الذي يقدمه صندوق المقاصة للمحافظة على أثمان، في حدها الحالي ثالثا كذلك نعرف الزيادة التي تطال سعر الدولار وهذه

الأمور كلها تؤدي بطبيعة الحال إلى تحملات كبيرة للميزانية المغربية وبالتالي تقلص بصفة غير مباشرة في حجم الإستثمارات التي من شأنها أن تخفف أولا من مشكل البطالة كذلك أن تساهم في تمويل الخدمات الإجتماعية من خدمات صحية وغيرها، هذه العناصر تجعلنا نلتمس في هذا السؤال من الحكومة في شخص السيد وزير التجارة والطاقة والمعادن أن يعطي بيانات بصفة مستمرة ليتمكن الرأي العام من متابعة هذه التطورات المتعلقة بالتنقيب عن البترول كذلك لابد أن ننتبه إلى ماتكتبه الصحافة في هذا الموضوع والشائعات التي يعرفها المجتمع.

فموضوع كهذا يعلق عليه الشعب آمال كبيرة لاسيما وأن أعلن أنه في فترة محددة أعتقد لا تتعدى سنة أو سنتين يمكن أن نبدأ في عملية الإنتاج هذه المعطيات السيد الرئيس وغيرها هي التي دفعت بالفريق الإستقلالي وبالسادة المستشارين المحترمين السيد عزيز الفلالي ومحمد الأنصاري ومصطفى الحديوي وعبد الكريم الأنصاري ورفيق بن ناصر بإسم الفريق الإستقلالي، أن يتقدموا بهذا السؤال التي ننتظر من الحكومة في إطار من الشفافية أن تعطى التوضيحات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، السؤال الثاني حول حقيقة البترول المكتشف بالمغرب للمستشارين المحترمين السيدين عبد العزيز لقريعة ومحمد المنصوري، الكلمة للسيد المستشار القريعة، اتفضل آسي.

السيد المستشار عبد العزيز لقريعة :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

نظرا لما تداولته الصحف الوطنية والدولية من الأخبار حول صحة الأرقام المتعلقة بالمخزون البترول المكتشف بتالسنت والتي سبق أن أعلنت عنها شركة لونسطات صاحبة الإمتياز تلك الأرقام التي تبنتها بدون تحفظ وزارة الطاقة والمعادن سابقا، حيث بدا يتأكديوما بعد يوم عدم صحة الأرقام وعدم مصداقية تلك الشركة التي سبق لها أن نهجت نفس الخطة في خليج المكسيك يتبين بعد ذلك أن كل التكهنات الشركة تعتمد على نتائج تقنيات الجيومغناطسية الإستكشاف أو مايمسى بالفرنسية **La résonance nagnétique**، هذه التقنيات التي لم تثبت لحد الآن مفعولها على الصعيد الدولي إذ أنها لزالت في طورالتجربة وأن جميع شركات البترول العالمية الكبرى لا الأمريكية منها ولا الأوربية لم تتبنى هاته التقنيات ولا تعترف بمصداقيتها وأمام هذه الأخبار، وأمام الصمت التام لوزارة التجارة الخارجية والطاقة والمعادن نتقدم بالسؤال التالي: هل من معطيات جديدة السيد الوزير حول اكتشاف البترول بالمغرب سواء تعلق الأمر بمنطقة تالسنت أو بالساحل الأطلسي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير لرد على السؤالين.

السيد الوزير:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد في البداية أن أشكر السادة المستشارون المحترمون لإهتمامهم بهذا الموضوع الحساس والهام ففعلا فيما يخص المعطيات التي تهم استكشاف والتنقيب على البترول فأريد أن أذكر في هذا الإطار بأن الشركة المعنية قامت بأول حفر إستكشافي ظهر من خلاله كمين يستلزم حفر عدة آبار لتحديد حجمه فلا يمكن لحد الآن بحفر بئر واحد يمكن أن نقول بأننا اكتشفنا البترول، لكن فعلا البئر الأول اكتشف فيه غاز وبترول ويجب علينا أن نحصر عدة ابار أخرى للتحقق من هذا الاكتشاف بصفة نهائية، أما بما يتعلق في الساحل الزطلسي فيمكن التأكيد بالإضافة إلى الحفر المنجز ساحل العرائش القنيطرة، بأن المغرب عرف خلال المدة الأخيرة إهتماما

متزايدا من طرف الشركات النفطية الراغبة في الحصول على رخص التنقيب وحفر الابار وذلك بعدما بينت المرحلة الأولي أن الدراسات المنجزة من لدن طرف هذه الشركات كانت مشجعة ومن المرتقب أن تكمل هذه الدراسات بإنجاز المزيد من الدراسات والأقدام على الحفر في غضون ثلاث سنوات المقبلة.

وتشتغل في بلادنا عدة شركات دولية تم إبرام معها عدة إتفاقيات همت 47 رخصة تنقيب وستة رخص استكشاف بالإضافة لهذا نحن بصدد مفاوضات مع شركات عالمية أخرى أبدت عن رغبتها للعمل في هذا المجال في بلادنا وقد تم أيضا تقديم عروض دولي للتنقيب عن النفط في المنطقة البحرية بين الرباط وأسفي تهم مساحة 31 ألف متر مربع ويتعلق هذا العرض برخص التنقيب تهم ثمانية مناطق فنحن نأمل أن يستمر إهتمام الشركات العاملة في بلادنا بنفس النشاط وبوتيرة جيدة ونتمنى كذلك أن تؤدي هذه الأبحاث إلى بلوغ الهدف المنشود وهو الوصول الى إكتشافات أخرى مهمة للبترول والغاز ببلادنا، أما عن الشائعات فهي لاتلزم الجكومة، فكل أحد له تصورات، وعندما تكون لنا معلومات جدية سوف ندلي بها للرأي العام، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار أحمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين،

في الواقع بعد إستماعنا الى جواب الحكومة حول الموضوع نريد فقط أن نثير الإنتباه أن الهدف من طرح السؤال هو أولا عدم التشكيك في مصداقية أولا فيما يصدر من بيانات عن الحكومة المحترمة وهذا شيء مهم لأننا نعرف أن هناك حروب متنوعة منها الحروب الاقتصادية التي تعتمد على الشائعات وعلى غيرها، فالهدف الأساسي كما قلت هو أن نوضح الإمكانيات التي يمكن أن نستفيد منها كشعب مغربي من هذه الثروة التي أعتقد أن الشركات الأجنبية لا يمكن أن تغامر باستثمارات كبيرة ومهمة جدا وهي تعلم أن لن تصل الى نتيجة، فهذه الشركات عودت العالم في ممارستها على أنها لا تقوم بهذه التنقيبات ولا بإجرام هذه العقود إلا إذا كانت لها عناصر أولية تؤكد أن هناك إمكانية حقيقية لإكتشاف الغاز أو البترول وهذا العنصر نريد من الحكومة كذلك تغطية أولوية لأنه كما قلت لأن هناك من خصوم المغرب الذين يريدون ينشروا شائعات وغيرها لتشكيك في البيانات التي تصدر عن الوزارة المختصة ، وعن المكتب المختص وهذا شيء نعتبره أساسي في هذا السؤال وهذا الحوار الذي سيتفيذ منه الرأي المغربي من خلال هذه المناقشة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، اتفضلوا.

السيد المستشار:

السيد الوزير،

احنا في الفريق ديالنا حين وضعنا هذا السؤال، فبغينا نوروا الرأي العام الوطني، فعلى ما يبدو فالأعمال فتالسنت حابسة وفي الساحل الأطلسي حابسة الأعمال فبغينا نعرفوا بكل صراحة فتعطات أرقام فبغينا نعرفوا والرأي العام يعرف وآش كين البترول أولا ماكاينش وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، اتفضلوا السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس، أود أن نقول لسادة المستشارين المحترمين، أننا متفائلين، جد متفائلين لأنه لا يمكن أن تأتي عدة شركات عالمية للتنقيب عن البترول في المغرب إذا لم يكن هناك مؤشرات إيجابية فحفر بئر تالسنت الأول علميا هناك مؤشرات جد

إيجابية فيما يخص إكتشاف النفط داخل هذا البئر، ولكن عمليا لا يمكن أن نقول اكتشفنا مخازن كبيرة من البترول، إذا لم نحفر على الأقل 10 أبيار على الأقل هذا من الناحية العلمية، إذن أنا لاأظن أن هناك تشكيك في هذه القضية، حيث أعطينا كما قلت في الشهور الأخيرة أكثر من 47 رخصة تنقيب وأكثر من 5 رخص إستكشاف يعني هذا يدل قاطعة على أن الشركات الدولية تهتم إهتمام كامل ببلدنا حيث أن هناك موشرات علمية فيما يخص النفط والغاز، أما فيما يخص مشكل تالسنت فعلا التنقيب هو متوقف الآن لأسباب تقنية محظة حيث أن هناك مشكل ما بين الشركة والشركة التي تكتري الآليات لهذه الشركة، فهو مشكل تقني، ففي الأسابيع المقبلة إنشاء الله سوف تعود هذه الشركة إلى حفر بئر ثان في تالسنت لتأكيد المؤشرات التي استكشفت من قبل شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

بهذين السؤالين نكون قد أنهينا الأسئلة المتعلقة بالصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، وننتقل الان الى قطاع وزارة الداخلية تفضلوا آسي لى كانت في المسطرة في تسيير الجلسة.

المستشارمحمد تيتني العلوي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

كلفني الأخ رئيس الفريق الاستقلالي، باش ندير هذ نقطة نظام المتعلقة أساسا بواحد السؤال اللي وضعه الفريق لكان ضروري باش ايدمج لكنه فوجئ بأن الحكومة مدمجت باش تجوب عليه المتعلق بالأحداث الدامية التي وقعت في كلية فاس في جامعة فاس والي حقيقة لوقعت فيها واحد العدد ديال الأخبار لجات في عدد كبير ديال الجرائد المغربية كلها ليبغينا توضيح في هذا الرأي في هذا المشكل لحقيقة .

السيد رئيس الجلسة :

ننطلق الى قطاع المتعلق بوزارة الداخلية وأول سؤال موجه الى السيد وزير الداخلية حول الوضعية القانونية لأراضي الكيش والجموع والبور للمستشارين المحترمين السادة عمر الجزولي، أحمد البنا عمر الكردودي عبد القادر الزين وأحمد اجغيري والحبيب الزويكي فليتفضل أحد المستشارين.

السيد المستشارعبد القادر نور الزين:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الوضعية القانونية الخاصة التي تتميز بها العقارات الى تسمى بأراضي البور وأراضي الكيش والجموع وأصبحت حاجزا للتنمية وإستثمار هذه الأراضي، يكون الفلاح لا يستطيع أن يستثمر فيها أمواله هذه الأراضي كما أنه يجد صعوبات للإستفادة في القروض الفلاحية التي تعتبر السند الوحيد لصغار الفلاحين لعدم توفيرهم على سند الملكية وصك عقاري يقدمونه كضمانة لتلك القروض، وقد سبق لسيادتكم خلال الدورة السابقة النيابية أن أجبتم عن مثل هذا السؤال بكون الحكومة، بصدد دراسة إمكانية تمليك هذه الأراضي للأصحابها أين وصل هذا المشروع؟ وماهي الإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها لتسوية الوضعية القانونية لهذه العقارات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير تفضلوا.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على السؤال لتطرح من مجموعة من المستشارين المحترمين، فكما تفضلتم سبق لي السنة الفارطة أن أجبت عن هذا السؤال، وكان الجواب كيتمحور حول أربع عناصر، العنصر الأول

أنه يحق للمجتمع المغربي أن يفتخر بهذا الارث ديال الأراضي الكيش والجموع لأنها تتكون واحد التمييز خاص بالتركيبة الاجتماعية والثرات الاجتماعي الاقتصادي في آن واحد اللي قل نضيره في العالم، صحيح أنه الإستغلال الأمثل من الناحية الإقتصادية ديال هاذ النوع من الأراضي كيعرف إعاقات مرتبطة أساسا بالنظام القانوني والنظام ديال تمليك هذه الأراضي، كانت مناضرات وطنية وكانت طلبات متعددة من أطراف متعددة اللي كطالب بالتمليك هذه الأراضي، وزارة الداخلية، مكتمانع كوصي مبدأ التمليك لكن فوق الأرض كنواجهوا صعوبات عملية كثيرة وهذا هو الجانب الثاني والصعوبة الأولى أنه من قولوا أن هذه الأرض ملك الجماعة السلالية ألف أوباء أوياء، كيخصنا نتاكدوا تكون عندها واحد الملكية، لكتحدد بالضبط المساحة والمعطيات ديال هذا الملك، فتتخص واحد المسح الطبوغرافي وقانوني ويتحدد ملكيات كل جماعة وتندوز الصعوبات عملية وحدة وأخرى كين نزاعات بين الجماعات، وكين نزاعات بين الجماعات والخواص، وكين نزاعات بين جماعات ومؤسسات عمومية أو ما بين الجماعات السلالية والجماعات المحلية، فيتخص هذه النزاعات كلها يحسم فيها ويتحدد بالضبط ملكية كل جماعة أناداك كندوز والمشكل الرابع لهو عائق حقيقي، كيخص الحصر ديال الناس اللي عندهم الحق كينتموا فعلا للجماعة السلالية.

واتجبر المقايس بالنسبة لكل جماعة ديال التوزيع العادل، فتفادي واحد القنبلة ديال النزاعات ليمكن نقولوا تيخص النزاعات تحل، تحديد الملكية ديال كل جماعة تكون معروفة وعندها واحد الرسم عقاري ويكون واحد القانون لتيحدد المقاييس المحددة بالنسبة لعملية التوزيع والتمليك، طيب التمليك في حد داتو خصوا إجراءات قانونية وتقنية مصاحبة ولكن كيطرح كذلك واحد المشكل إقتصادي وإجتماعي، حنا كنقلوا الناس لكينتموا لشي ناحية مافيها باس ارجعوا مرة مرة لتلك الناحية مشي باش استثمروا غير أموالهم بل استثمروا مافيها المعرفة ديالهم لأن النماء محتاج الى المعرفة والتمكن من تقنيات الإنتاج محد هذا الأملاك الجماعية مازالت جماعية تنلاحظوا أن بعض المنحدرين من السلالات ملي كيسهل عليهم الله وكيخدموا في أماكن أوحدا أخرى كيرجعوا كيستثمروا على شكل تعاونيات أو على شكل جماعات إلى مشينا بوحد السرعة بعيد في التمليك غادي تيتبعوا البيع وغادي يتبعوا عدم الإرتباط بجهات محددة وهذا كذلك كيطرح مشكل لكيخصوا يتدرس ولهذا واحد التركيبة عقارية وإجتماعية وإقتصادية لعندها قرون تورتت أنا كنعترف بأننا خصنا نجبروا الوسائل التقنية والإنسانية باش مانضيعوش التراث ديالنا باش حتى هذاك الثراث إلى مابقى في الشكل ديالو لو جزئيا يكون عامل حقيقي للنماء نوجدو لو المعطيات لكتهيء هذا النماء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لك تعقيب تفضلوا آسي.

السيد المستشار أحمد البنا :

شكرا السيد الوزير، على الجواب ديالكم إلا أنه الغاية من طرح هذا السؤال هو أن هناك مقاولات شابة في القطاع الفلاحي، الإشكالية اللي مطروحة عندهم هو كيفية الإستثمار داخل أراضي الجموع في الدرجة الأولى مع العلم أن هناك أراضي الجموع يعني أصحابها نوي الحقوق، وهذه الأراضي معندهاش منازعات، ماعندهاش مشاكل مصفية داخل الجماعة لهي كتنتمي لها، فالمطلوب السيد الوزير، فيما يخص الإدارة المكلفة يعني المديرية المكلفة بالجماعات هي عندها ملفات، وملفات كثيرة ولكن بدون جواب، يعني كيتقدموا شباب باش استثمروا في هذا القطاع وحيدا باش تفتح لهم فرصة باش ياخدوا قروض على هذك الأراضي لهما نوي الحقوق منها أولا يمكن تحل لينا إشكالية ونصلوا الى الغاية لنتما كتمنوها والتحق الشاب الى الأرض ديالو واستثمر فيها وهو صاحب معرفة كنطلبوا منكم هو خص هذه المسطرة هذه تسهل لهذه الفئة من الشعب إلى غاية أننا نوصلوا إلى هذا المبتغى ألا وهو تمليك الأرض الى الناس لكينتسبوا لها، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب تفضلوا.

السيد الوزير:

بغيت نوضح تدخل السيد المستشار المحترم، احنا غايتنا نشجعوا كل مبادرة ديال الاستثمار، في الواقع المشكل ماهواش مابين المستثمرين الشباب والإدارة الترابية ولكن ما بين المستثمرين الشباب والمؤسسات البنكية أو المؤسسات اللي كتعطي قروض هذه المؤسسات عندها مقاييس خاصة بها لكتخد بعين الاعتبار الضمان المضمون ولكيخص يكون عندوا واحد رسم عقاري شخصي أو ديال شركة أو ديال جماعة في هذا النوع ديال الأراضي كيصعب، كاين في بعض الحالات كيتعطى لها شهادات إدارية باش تكون مساعدة، ولكن مايمكنش الإدارة الترابية اتحمل واحد العبء قانوني الى اعطات شهادة محددة أوجاو من نفس الجماعة بعض الناس تيقولوا وحتحنا من حقنا، هنوك الناس مشي ديالهم، كاين صعوبات عملية لأن كنشاطركم الرأي كيخص فواحد الفترة مرحلية تدرس ما بين ذوي الحقوق وما بين الإدارة الترابية اللي هي الكافل وما بين الأبناك أو مؤسسات ديال القروض وكتجبر واحد النوع ديال الضمان دون المساس بالحقوق ديال المنتمين ديال هذيك الجماعات السلالية واللي لكيطلبوش باش تكون عندهم حتى هما قروض ويكون عندهم تصرف في طرف ديال الأراضي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السؤال الموالي حول ميثاق الجماعات المحلية للمستشار المحترم سي عبد اللطيف أبدوح ومحمد الأنصاري، فليتفضل أحد المستشارين.

السيد المستشارمحمد الأنصاري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بخصوص هذا السؤال أود في البداية أن أؤكد أنه مضى على طرحه أزيد من سنة وبالتالي فهناك عدة مستجدات حدثت علي الساحة السياسية بخصوص هذه النقطة ومن أهمها أولا تفعيل اللجنة الإستراتيجية للإصلاح الإداري التي اشتغلت بخصوص هذا المشروع وكذلك تتبعنا من خلال وسائل الإعلام سوء البلاغ الذي أصدرته الوزارة الأولى والتي بشرت المتتبعين بإنهاء تلك اللجنة لأشغالها تم كذلك من خلال التتبع اليومي لهذا الموضوع الذي يستأثر باهتمام الرأي العام وكذلك النخبة السياسية على الخصوص يلاحظ أن هناك عدة مستجدات يصفق لها الجميع وهي منبثقة من التوصيات الصادرة المناضر الأخيرة للجماعات المحلية ومن أهمها، حذف الفصل السابع من ميثاق 1976 وكذلك ضبط الإختصاصات وتحديد مجال الشرطة الي غير ذلك، إلا أنه هناك بعض النقط التي لازالت عالقة.

وأريد بهذه المناسبة من السيد الوزير المحترم ومن خلال هذه القبة أن يتعرف الرأي العام على ما استجد بخصوص تلك النقط ومن بينها أولا كيفية الإقتراع، ربما يقال بأن هذا له إرتباط بالقانون الإنتخابي لكن هو جزء لا يتجزء بالنسبة للميثاق الجماعي، قضية الإقتراع باللائحة، أين وصل التوجه الحكومي بخصوص هذه النطقة؟ كذلك هناك قضية تخفيف للوصاية بغيت نعرف من السيد الوزير ماهي مستجدات تخفيف للوصاية على المجالس وجعلها بصفة أساسية بعدية وخاصة أن هذا المجلس الموقر قد تدارس في لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان مشروعين من الأهمية بمكان الأول يتعلق بمسؤولية الأمرين بالصرف، من ضمنهم رؤساء الجماعات والمراقبين والمخاسبين العموميين وكذلك بمشروع القانون المرتبط به المتعلق بالمحاكم المالية وكذلك أهم نقطة في نظري هي قضية وحدة المدينة، وحدة المدينة ستخرجها من التشتت ومن ماعرفته هذه التجربة من تبعثر لإمكانيات الدولة وكذلك لخلق البلبلة في تسيير الشأن العام في المرحلة السابقة نريد أن نعرف من هذه القبة والرأي العام كذلك ماهي التوجهات المستقبلية وأتمني صادقا

من أن نبشر السيد الوزير من أن هذا المشروع سيخرج قريبا الى الوجود وأن يدرس في مجلس الحكومة ليمر بعد ذلك الى المجلس الوزاري بعد ذلك ليحط رحاله، نتمنى صادقين بداية في هذا المجلس باعتبارنا المكونات ديالو، وبالتالي أسائلكم السيد الوزير: ماهو الجديد بخصوص الميثاق الجماعي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا ، الكلمة للسيد الوزير،

السيد الوزير:

بالنسبة لهذا السؤال، هو سؤال حيوي بالنسبة للميثاق الجماعي والحياة المحلية إنطلقنا من ثلاثة مبادئ أساسية، أولا ناخذوا العبرة من المساوئ والمحاسن ديال التجارب الفارطة ومن التطلعات ديال جميع القوى الحية بالبلاد ومن الإدارة المولوية الكريمة والإرادة ديال حكومة صاحب الجلالة باش نوصلوا لواحد التسيير معقلن على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الجهوي، والمنطلق الثاني وهو أنه تكون إصلاحات في العمق لتعطي واحد القاعدة صلبة من الناحية القانونية ومن ناحية الصلاحيات حتى المنتخبين يكونوا كيلعبوا الدور ديالهم الحقيقي في إعطاء الحياة المحلية والحياة والجهوية الحيوية والدينامكية الكافية للمساهمة في الديموقراطية في المملكة المغربية، المنطق الثالث هو إرساء القواعد اللي كيكون كتلبي الحاجيات الواقعية ومتطلبات كل المكونات السياسية، كنعتقد أن العمل المتواضع لقامت به الإدارة الترابية كاين كيتجاوب فعلا مع هذه المتعلقات كلها والنصوص كلها تم المناقشة ديالها داخل اللجنة الإستراتيجية اللي جل الحساسيات السياسية فيها حاضرة، ولي كتهدف كذلك أساسا إلى خمس أهداف، أولا وحدة المدينة باش ماتبقاش المدينة مشتتة ولكن تدار كوحدة الهدف الثاني تحديد المسؤوليات سواء بالنسبة للمنتخبين، أو الأجهزة التنفيذية المنتخبة أو الأجهزة المعينة من طرف الدولة، الحاجة الثالثة لكنا كنهدف لها هي الوصاية تخفف فعلا لا من الناحية ديال الحجم ديال العمل لكيخصها تخضع الى الوصاية المركزية ولا من الناحية حتى الترابية حتى أنه جل العمليات مخصها تبقى توصل حتى الرباط لوزارة الداخلية أو المالية جل يحسم فيها جهويا إن لم يكن محليا، الهدف الرابع هو إعطاء كل الفعاليات دور محدد داخل واحد التنسيق ودفع المراقبة البعدية بطرق مختلفة حتى طريق القضاء الأولوية عن الرقابة القبلية بطبيعة الحال ماحد النص مازال مداز في مجلس الحكومة ومداز في مجلس الوزراء وغدي إيجي الى قبة البرلمان إن شاء الله، ماهواش القرآن قابل للنقاش قابل للتغيير حتى الى كانت فيه مساوىء فالسادة ممثلين الأمة كيمكن لهم اغنوه اللي ناكد لكم أنه قريبا إن شاء الله غدي اتوضع أمام ممثلي الأمة وغدي تم المناقشة ديالو وآنذاك ندخلوا في التفاصيل كلها مرحبا بسعة صدر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب تفضلوا.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير على هذه الإيضاحات التي أتمنى أن تنير أفكار الرأي العام من خلال هذه القبة وأود السيد الوزير أن اتطرق إلى نقطة أساسية التي وردت في جوابكم والمتعلقة بوحدة المدينة وكما رأينا في المشروع المتداول حاليا سواء من طرف الصحافة الوطنية أو من طرف اللقاءات السياسية لتدارس المشروع أن وحدة والمدينة المقترح سيشمل المدن التي يفوق سكانها 500 ألف نسمة وإذا رجعنا الآن إلى المجموعات الحضرية أي المدن الكبرى نجد إنطلاقا من إحصائيات 1994 أن هناك فقط خمس مدن التي سيشملها هذا النظام، وهناك مدينتين حسب الإحصائيات التي أتوفر عليها الآن وهي تتعلق بطنجة ومكناس التي تقارب500 ألف ولكن هي أقل من 500 ألف أنها غير مشمولة بهذا النظام، أعتقد أنه لازلنا في تدارس ولم يعرض المشروع على المجلس الحكومي، أعتقد أنه من الصواب وهنا بغينا نعرفوا رأي السيد الوزير لأنه هو المشرف على

القطاع لهو بمثابة سلطة الوصاية وهو الذي لهو اليد الطويلة في تهيئ هذا المشروع، ألم يستحسن أن يشمل هذا النظام جميع المدن الذي بها مجموعات حضرية لكي لا يكون هناك استثناء أم تنوون فقط كتجربة البدء ببعض المجموعات الكبيرة والتدرج كما قلتم وقد سبقتم إلي ذلكم أن هذا ليس قرآن ولكن ألا ترون أنه من الأحسن أن ندخل بتجربة كاملة بمجموعات حضرية بكاملها وهي العدد ديالها أعتقد 14 وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة طبعا للسيد الوزير اتفضلوا.

السيد الوزير:

أولا وحدة المدينة غادي اتطبق على المدن كلها، مبدأ وحدة تسير المدن غدي تطبق على المدن كلها من الناحية ديال أخلاقيات العمل ماعنديش الحق ندخل في التفاصيل التقنية ديال واحد النص لمازال ماصودقش عليه في مجلس الحكومة، ومازال ماصودقش عليه في مجلس الوزراء ومازال الهيئات المختصة باش تعطيه الصيغة النهائية قبل مايتعرض على المجالس الموقرة ماكملت، ليمكن نقول في طريق طمأنة السادة ممثلي الأمة، أنه الحمد لله نظرا لجدية وعمق العمل كان واحد النوع من الإجماع لكل المكونات اللي كلي الممثلة داخل اللجنة الإستراتيجية حول المقترحات وكان هذا النوع من الإجماع سهل المأمورية لا على الإدارة الترابية اللي تقدمت بالمشروع ولا على كل الحساسيات وعلى الحكومة ديال سيدنا الله ينصروا ككل باش تأخذ موقف من هذا المشروع، بطبيعة الحال المشروع اللي هو متكامل غدي اتعرض على البرلمان الموقر وهو لعندوا الكلمة الحسم بتواضع شديد أشعر بإعتزاز أنه المكونات السياسية والإدارية المغربية وصلت لواحد المشروع لغدي اعطي واحد الأرض صلبة لتعميق الديمقراطية في المملكة المغربية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي حول إستغلال المحلات المخصصة للسكن لأنشطة تجارية تمس بمدإ السكانة العامة للمستشار المحترم السيد محمد الخضوري، فليتفضل.

السيد المستشار محمد الخضوري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لقد تنامت بشكل ملفت للإنتباه في السنوات الأخيرة ظاهرة استغلال التجاري لدور السكن تقام فيها الحفلات والأعراس وغيرها وسط إحياء أهلة للسكان وتتسبب هذه الظاهرة خاصة في فصل الصيف في ازعاج السكان المجاورين حيث لا يمر يوما من دون إقامة حفل ساهر في نفس المكان يمتد من غروب الشمس الى الصباح دون توقف ومكبرات الصوت ومنبهات السيارات مما يترتب عنه ضرر يلحق السكان المجاورين الذين يحرمون من لحظة راحة مما يشكل مسا وخرقا لمبدأ السكينة العامة السؤال السيد الوزير هل هناك قانون ينظم هذا النوع من الإستغلال التجاري وماهي مقتضياته؟ وإن وجد هذا القانون فلماذا تتقاعس السلطات المحلية في إحترام تطبيقه، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

مجتمع ديالنا هو مجتمع ديل الفرح، ملي كان المجتمع المغربي وهو عندو واحد الفترة في السنة للأسرة كتفرح والجيران كيفرحوا معها والأهل كيفرح معها احنا كنذكروا كانت شهور متعددة الى ماكانت أفراح وماكان الإنسان كيسهر حتى الفجر كيكول شي حاجة مشي هيا هذك في المجتمع، أن متفق مع السيد المستشار أنه بعض مرات كاين بعض الإفراط تيسعد الإنسان أن هذا الإفراض ظاهرة إجتماعية، اللهم يكونوا الناس في أفراط من الفرح أولا يكونوا في عدم التواصل لأن الأفراح طريقة التواصل إجتماعية وهي

عندها دور في النسيج الإجتماعي فصعب أنه واحد عادات والتقاليد اللي كيحق لكل مجتمع يفتخر بها يقلصها ويشجع واحد النوع من الذاتية ليبقى الإنسان كيفكر بوحدو في الحي، أنا شخصيا كمواطن مغربي بعض المرات فوق من الوحدة وجوج ديال الصباح كنتعرض مثل هذا النوع ولكن الإنسان كيقبل لأن هنوك الناس اللي هما العشرات بل المئات نوك الناس كيفرحوا إلى طرالينا حنا جوج ديال الناس ماكاين مشكل.

كاين بعض الدور لمهيئة خصيصا لأفراح، هذه كين وحد الدور متبادل لتتقوم به السلطات الأمنية والمنتخبين والسلطات المحلية هذه المشاكل كتحل في عين المكان، الموضوعية ديال تلبية واحد الحاجة ديال طلب المجتمع الناس كلهم معندهومش الديار ليفرحوا فيها أو لما كفياش أهلهم، فهد الظاهرة هذه موجودة كاينة مقاييس محددة خصها تحترم وكاين قرار مشترك يتخد من طرف السلطات ومن طرف المنتخبين ومن طرف السلطات الأمنية ومن طرف الوقاية المدنية إلى غيرها، أن أعتقد أن هذا النوع من الملفات لارم كيخصها تحل على الصعيد المحلي حالة بحالة حتى مايكونش الإضرار بواحد الظاهرة إجتماعية وما يكونش الإفراط في استعمال دور مخصصة للأفراح ولكضر من طبيعة الحال بطمأنينة أحياء محددة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد المستشار اتفضلوا.

السيد المستشار:

تنشكروكم على هذا التوضيح فيما يخص هذه النقطة، هكنذكروا السيد الوزير أنا من كنعنيش الجانب الأول لجوبتونا عليه يعني حفلات عند عائلات في مناسبات حقيقة هذه مسائل من العادات ديالنا، مسائل عادية إلا أن هناك دور حقيقة لتتقام فيها سهرات يوميا، علاش حطينا هذا السؤال، حطيناه أولا باش السيد الوزير يذكر السلطات المحلية بالدور الأساسي فيما يخص هذا النوع من التجارة احنا كنتفهموا السيد الوزير الصعوبات علي حقاش كتكون واحد الحفلة عند عائلة واتجي وتقول لهعم اسكتوا كنقدروا هذه الصعوبات لكتجي في التطبيق ولكن كنشفوا القوانين خصها التحين بناءا على دراسات محلية أين وكيف سنرخص لهذا لأن دار الحفلة خصها كيون عندها واحد باركينك خصها تكون بعيدة عن السكان، خص واحد العدد ديال المعطيات علمية خصها تقام دراسات، بصفتكم الوزير الساهر على أمن وطمأنينة السكان، وتنعرفوكم كتبعوا هذا الأسئلة وهذا المشاكل اللي كنطرحوا، كنطلبوا منكم باش تقام دراسات محلية إما من طرف الجماعات أو من طرف الوزارة على أساس تخصص واحد المناطق أو واحد المقاييس لإعطاء الرخص أو رفض الرخص أو واحد الطريقة ديال تنبيه هاذ الناس (كتقام عندهم) لكيكن عندها هاذ الدور بالتوقيت ديالهم وإن اقتضى الحال حتى تنبيهم بالزجر، هذا هو الهدف من هاذ السؤال وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا التعقيب للسيد الوزير.

السيد الوزير:

أنا كنشكر السيد المستشار المحترم، علي المقترحات ديالو وعلى طريقة التفكير وأن كنشاطرها تماما وإن شاء الله غتعطى تعليمات محددة للسلطات المحلية وبإستشارة المنتخبين، وبإستشارة الجهات الأمنية وديال الوقاية المدنية والمعنية أنه تكون دراسة حالة بحالة على الصعيد المحلي والتوفيق بين حق الناس يفرحوا وما بين حق الناس ارتاحوا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

أنتقل إلى السؤال الموالي حول ترقية المتصرفين المساعدين لوزارة الداخلية للمستشار المحترم أحمد بنعيني فليتفضل.

السيد المستشار أحمد بنعيني:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

في الواقع أنني لست مستعدا لطرح هذا السؤال لأنني وضعته في شهر 6/5/98 ولم ير النور ثم أعدت وكررت طرحه في سنة، في نونبر 99 ولحد الآن لست أدري هل هناك من جديد أم لا ولكن لابد من الإشارة معالي الوزير أنني كنت قد وضعت سؤالا يتعلق بالمتصرفين المساعدين الذين كانوا يعانون من ترقيتهم من السلم 10 إلى السلم 11 وكنت أعتقد إذاك أن هؤلاء الرجال معروفين بالعطاء والمردودية والإنضباط والمسؤولية كانوا محرومين حقا في وزارة الداخلية لاحق لهم ولا رقابة لهم، فوضعت هذا السؤال، ولكن لست أدري هل هناك من جديد أم لا، لذا ألتمس منكم بإختصار هل هناك جديد في هذه القضية أم لا؟

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، اللكمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا لسيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال، واهتمامكم بالعاملين في حقل وزارة الداخلية، كنشكركم لأنهم جديرين بالإهتمام والتساؤل ليمكن لي نأكد لكم بالأرقام هو حوالي 6000 ترقية اللي همت الأطر ديال وزارة الداخلية من مختلف الطبقات لتمت هاذ السنة، باش نحاولوا نداركوا عدم الترقية والتراكم ديالها في الماضي أفوق 4000 ترقية همت العاملين في حقل الجماعات المحلية، وجزء كبير من هاذ الترقيات هو داخل في تطبيق نتائج الحوار الاجتماعي اللي تم مابين الحكومة والقوات النقابية الوطنية كاينة واحد العملية عميقة اللي كنقومو بها أنه ماتبقاش التراكمات وتكون الترقية العادية والترقية الإستثنائية كتمر في ظروف عادية باش هاذ المشكل مابقيش يطرح كتراكم، لكن للأسف الشديد بكل صدق آحنا محصورين فواحد الحد لمرتبط بالاعتمادات المالية والعدد ديل المناصب اللي كنتوفروا عليها فكانحالوا فهاذ المحدودية نعطوا الأولوية للأقدمية ونعطوا الأولوية كذلك لناس لقربوا لسن التقاعد أو اللي وصلوا لسن التقاعد وكانوا من حقهم استافدوا أو ماستافدوش وكذلك بالنسبة للناس لعندهم هاذ الاستحقاقات كلها وعندهم صعوبات شخصية هاذ المقاييس كنعرضوها على لجن مختلطة فيها الإدارة والممثلين ديال العاملين في حقل الإدارة وكنتوصولوا لوضع قوائم اللي كتاخذ مقاييس محددة باش ما تيظلم حد إلى بغى الله والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

اتفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا معالي الوزير على هاذ الجواب المقنع ولكن سيدي الوزير بما أنني دخلت في طرح السؤال، سأطرح سؤال أخر، البعض منهم من بقي 20 سنة في السلم 10 واش إلى ترقى تخلفوا له ذاك المسائل لضاعت أولا يترقى من حينه لأن هاذ المسائل هاذ حق ديال كل مواطن وهادوا مواطنين كما أخلصنا في الكلام سابقا لأنهم مخلصين لإدارة ونحن أقرب الي الناس من العمال ومن السلطة كيخدموهم في الليل وفي النهار يعني جنود ليل ونهار ومع ذلك حقهم محروم واش هاذ الناس ليبقى الإنسان مجمد عشرين سنة أو ما يزيد في السلم 10 هاذ السيد ما هو مصيره ؟ واش نصيبه أولا مانصيبه وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير اتفضلوا.

السيد الوزير:

شكرا السيد المستشار،

هاذ الحالات النادرة غادي نحاولوا باش مايبقى لها وجود ثانيا تنعطوا الأولوية للإستحقاق، كاين مقاييس متعددة منها الأقدمية ومنها الإستحقاق وضروري أن الدولة العاملين في الحقل ديالها خصها تهتم بهم وتكرمهم على حساب المجهود لكيعطوه للمصلحة

العامة، أنا أعتقد أن نبداو واحد العمل جاد في العمق لتلافي هذه الحالات ليمكن كانت موجودة، وغدي نمشوا بخطى حثيثة باش ماتبقاش موجودة مستقبلا إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

والسؤال الموالي موجه أيضا إلي السيد وزير الداخلية حول حادثة وفاة ثلاث عمال تابعين لمصلحة التطهير بولاية الجديدة للسادة المستشارين المحترمين خالد لهوير العالمي ومحمد المرس وعمر الإدريسي فليتفضل أحد المستشارين.

السيد المستشارخليد الهوير العلمي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

لسيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد سبق أن تقدمنا بهذا السؤال في حينه، لكن لم تتم الإستجابة له إلا اليوم ذلك أن مدينة الجديدة عرفت يوم الإثنين 7/5/2001 حدثا مأساويا تمثل في تعرض ثمانية عمال من مصلحة التطهر التابعين للبلدية أثناء قيامهم بتنقية بالوعات تجميع نفايات على قناة الواد الحار بشارع جبران خليل جبران، اختناق بعدما فقدوا القدرة على التنفس من جراء قلة الأوكسيجين وتراكم غازات خانقة في بالوعات يبلغ عمقها حوالي ثمانية أمتار وقد نتج عن ذلك وفاة ثلاثة منهم في حين أن وضعية خمسة الآخرين لازالت خطيرة إن هذا الحدث المؤلم يثير من جديد الظروف المزرية التي تشتغل فيها شغيلة الجماعات المحلية وتعرضهم لأخطار مهنية أثناء قيامهم بواجباتهم دون القيام بتمكينهم من وسائل الوقاية الضرورية ضد الغازات السامة ومختلف أنواع المكروبات الفتاكة المتواجدة بكل المرافق المتعلقة بأشغال النظافة.

وقد أثارت النقابة الوطنية الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في عدة مناسبات وعبر عدد من المراسلات إنتباه المسؤولين الى خطورة الأوضاع التي تشتغل فيها شغيلة الجماعات المحلية وحرمانها من التعويضات عن الأخطار المهنية إضافة إلى توفير وسائل الوقاية من الحوادث، لكل هذا نسائلكم السيد الوزير الأول حتى لا يتكرر ماوقع ماهي الإجراءات التي ستتخدها وزارتكم لحماية شغيلة الجماعات المحلية ضد الأخطار المهنية وأخطار الشغل؟ ثانيا ماهي الإجراءات التي ستتخدونها لحماية حقوق العمال الضحايا؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

للأسف الشديد هذا الحادث المؤلم لايمكن إلا يتألم لو الإنسان مشي غير ايتأسف عليه، فكل عمل كيف ماكان نوع الإحتراز ديال الوقاية للأسف الشديد ملي كيقضي الله أمر كيتقض وهاذ الحادثة المحددة كانوا خمسة ديال العمال كيديروا الصيانة ديال محطة الضخ ديال النفايات السائلة في الجديدة وبدأوا يوم خمسة اوتوقفوا على العمل لأنهم ماتستطعوش استمروا في عملهم كاين يوم سبت وأرجعوا يوم الإثنين يوم سبعة للأسف الشديد أوجدوا بأن التراكمات لأن السائل ماكانش كيدوز والتفاعل الكيماوي ديال النفايات السائلة اعطات قلة الأوكسيجين واعطت غازات سامة لفجات هاذ العاملين المتمرسين لكان معاهم رئيس فريق أوتوفاوا 3 ديال الناس أنا كنشاطركم الرأي أنه كاين بعض الأعمال لكيخصها في حالات بحال هاذ التقنيين كيخصهم يخنوا الحنر ديالهم، وتكون آليات وقائية باش ما يتعرض الإنسان لبحال هاذ الحوادث أو على الأقل رئيس الفريق كيخصوا يحمل واحد الكمامة وقائية حتى ايتأكد

بأن النوع ديال الهواء المستنشق ماهواش مشحون بالغازات السامة كانت تدخلات لإنقاد 2 ديال الناس.

الحمد لله انتقدوا ثلاثة ما تستطاع ايتنقدوا، السلطات المحلية من طبيعة الحال ماغديش ترد قضاء الله ولكن حاولت تخفف، أنها تكلف بكل مصاريف الدفن والعملية ديال الدفن، ماغديش تعوض نوك لوليدات فبواتهم ولكن على الأقل ايحسوا بأن التعاضد والتكافل ديال المجتمع المغربي موجود، بطبيعة الحال غادي يكون واحد التحقيق قضائي باش اتحدد المسؤوليات بالضبط وغدي ترفع تقارير بطبيعة الحال للقضاء يقول الكلمة ديالو في تحديد المسؤوليات بطبيعة الحال الإدارة غادي توقف لا معهم ولا مع أوليداتهم حتى ايتوصلوا بحقوقهم كاملة والإدارة الترابية مستاطعة في كل حالة حالة ليكن فيها التهديد لحياة المواطنين والعاملين على الخصوص لأن الإنسان هو الهدف باش ايتناولوها جهويا ومحليا ويكون واحد الحديث لكل حالة محددة انجبروا لها حلول عملية مع ممثلين المأجورين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، كاين شي تعقيب، اتفضلوا آسي.

السيد المستشار محمد المرس :

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، فعلا كما أشرتم مهما يكن الحزن والأسى ديالنا مايمكنش يعبر عن لحظة وحدة ديال الحزن ديال عائلات هاذ الضحايا، ولكن لابد من التذكير بفعل الموت حتى واحد يمكن توقعها، لكن لابد من احترام مجموعة من المقاييس كاين ماهو عمل قبلي قبل الدخول في واحد الورش معين لكنكونوا منطلقا كنعرفوا الأخطار لداخل وبالتالي الملاحظة ليمكن انستخلصوا من هاذ الفاجعة أولا اللي أكدت واقع حقيقة معينة هو أنه هناك فئة واسعة هي معرضة كل أشكال المعاناة والتهميش الى حد الدفاع بهم بما يمكن تسميته فضاء الموت هاذ الفئة هي العمال البسطاء ماهياش الأولى لوقعت وقعت مجموعة من الأحداث ربما بصيغة أخرى كتقارب ليها ولكن أوقعت في سيدي قاسم أوقعت في الدار البيضاء وكان من المفروض أنه لا السلطات المعنية ولا الجماعات أنها تأخذ مجموعة من التدابير قبل أننا نوصلوا لهاذ الحادثة لابد من التذكير أيضا أنه هاذ الحادثة وقعت قبل تظاهرة فاتح ماي، كانت إحدى الشعارات لرافعين هاذ العمال اللي توفاو شيء واحد هو احترام ظروف العمل.

هو أنهم ايتمدوا بوسائل، الوقاية ديال حفظ صحة والسلامة لكن لأسف لمن تنادي لا المسؤولين المحليين ولا غيرهم، شيء أخور لابد مانضيفوه أنه تعقدت ندوة صحفية إيجابي إخبار الرأي، العام المحلي بما يجري ولكن ماتكونش تقال الحقيقة كلها هذا شيء أولا أو تكون فيها بعض المغالطات حول إما أن هناك جهة غير مسؤولة خاص لابد أنه التحقيق الأولى أنا أعتقد أن التشريح اتبت أن الوفاة جات نتيجة تسرب غازات، أو منين جاءت هاذ الغازات كاينة مجموعة احتمالات أكيد أنها جاية من تسرب ديال المجرى النفايات الصناعية وأكثر من 60٪ من النفايات الصناعية جاية من شركة صومادير لمعندهاش محطة المعالجة، ما احترمتش دفتر التحملات مايمكنش اكون شي واحد يكون فوق القانون إذن من المفروض أن السلطات خصها تقوم بتحقيق واحنا كنطالبوا من ما جاء باش ايكون التحقيق نزيه كيف أشار السيد الوزير تحقيق قضائي لتحديد المسؤوليات ومن بعد عاد نشوفوا الإجراءات لا القانونية ولا القضائية من بعد ماتحدد المسؤوليات.

في مجال التعويضات ضروري أنه هناك التعويضات المتعلقة بحادثة الشغل وخص الإسراع في تعويض هاذ العائلات مايمكنش المسطرة تأخذ وقت أكثر من هذا إذن لابد من الإسراع في أقرب الآجال من التعويض وكنتمنى باش هذا التحقيق مايلقاش نفس المصير اللي لقاتو المنع ديال المسيرة لكان من المفروض باش تكون في الجديدة الأحد المنصرم باش ماتنضاف معاناة الطبقة العاملة الى محنة الحريات العامة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

أنا أعتقد بأن الحلول العملية اللي كتخدم مصالح الشغيلة واللي كتخدم المصلحة العامة كيخصها اتناول ماشي من منضور الفكر المجرد، لكن حالة بحالة، أن كناكد أننا مستعدين كل الحالات المحددة ناقشوا فيها مع المسؤولين الإجراءات الوقائية، أحنا مشي كنعمموا المسؤولية أو نقولوا حتى واحد ماكيأخد المبادرة لا، أبدا، تيخص السلطات، المنتخبين، الممثلين ديال العمل أرباب العمل يكون واحد التظافر، غدي نعطيكم مثلا بسيط جدا، حتى نتلفاو الحرائق والكوارث اللي كتقع في منطقة صناعية بحال عين السبع، أحنا الآن بصدد عمل جاد ما بين أرباب الصناعات والسلطات والمنتخبين والوقاية المدنية وأرباب العمل وكذلك ممثلين ديال شركات التأمين حتى يكون النظام الوقائي في كل وحدة صناعية هو المستوى ديال حماية المصلحة العامة وحماية كل الأطراف، هاذ المبادرة لبديناها من شهر تقريبا غدي اتعمم من بعد في كل المناطق الصناعية، فيما يخص الحالة ديال الجديدة، أنا مايمكنش لي نقول بحال السيد المستشار المحترم، مع إحترامي لرأيه أكيد ماجية من معمل محدد، كاين واحد البحث قضائي، واحد البحث تقني حسب المعطيات اللي كنتوفروا عليها هذيك المنطقة ماعندها علاقة مباشرة بالمنطقة الصناعية ولهذا ما يمكن ليناش انهموا جهة محددة أو عامل محدد أو مصنع محدد دون التحقيق سيما وأن الملف بين يد القضاء فما كيبقاش جهة إدارية أو جهة نقابية اكون عندها واحد وجهة نظر لفيها التأكيد نخلوا القضاء إدير العمل ديالو وتكون التقارير العلمية كتحدد المسؤولية ديال كل واحد والسلطات ولا القضاء اخدوا المبادرة مشتركين في المسؤولية باش مايبقى حتى لبس وكان أمر بالتشريح واتعمل التشريح والمعطيات العلمية هي لغدي تكون المعطى الموضوعي الفاصل فهذا الميدان وهذا الميدان بالخصوص مايمكنش انتقادفوا فيه الكرة كيخصنا نديروا اليد في اليد باش نجبروا حلول عملية لكل حالة على الأرض بصدق وبعمل جدي، المسيرات عمرها كتحل شي مشاكل، ما فيها باس مرة مرة أثار إنتباه ديال الجهات المعنية بمسيرة، ولكن ملي كيوقع حادث بحال هذا لما توافيه ناس، الروح ديالهم كتطلب منا واحد الإحترام، واحد الانحناء واحد العمل جاد باش اتنصفوا هما ونوي الحقوق اللي بقاو دون عائد والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السؤال الموالي حول مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الإجتماعية للمستشارين السادة: عبد الرحمان بيجي، محمد ايت امبارك علي الخضراوي، عادل المعطي، احمد الديبوني، محمد السلامي، محمد هلال، محمد بن الحسن، سعيد التدلاوي، ابراهيم السالمي، كبور الماسي والمومن البشير فليتقدم أحد المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تندرج مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية ضمن المبادرات الإيجابية للعناية بالقطاعات الإجتماعية والترفيهية والثقافية لأطر وزارة الداخلية وأفراد عائلتهم على غرار بعض الإدارات العمومية التي تتوفر على مؤسسات مماثلة، وللإشارة أن هذه المؤسسة كانت وظيفتها الأساسية الحصول على إنخراطات الأطر التي تقدر في الغالب الأعم بخمسة آلاف درهم وبعد ذلك إلى انصاف أطر وزارة الداخلية، رجال السلطة مما جعل رصيد هذه المؤسسة حاليا يقدر بالملايير سنتيم، في حين أن أغلب المنخرطين لا يستفيدون إلا من بطاقات العضوية دون سواها أما فيما يخص

الإمتيازات الفندقية والتطبيبية والتعليم والتخييم والسكن فهي محدودة جدا ومنحصرة في الرباط نظرا لوجود مركب بهذه المؤسسة في العاصمة، ولهذا نود أن نسأل سيادتكم عن التدابير التي تنوي وزارتكم إتخاذها بتوسيع مرافق هذه المؤسسة حتى يستفيد منها أكبر عدد من المنخرطين وفي أغلب جهات المملكة السعيدة، كما نسأل هل هناك لجنة لتدقيق الحسابات بشأن مداخليها وهل هناك تقرير في هذا الشأن؟ وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا ، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال، أولا الهيئة ديال الأعمال الاجتماعية ديال الإدارة الترابية، كانت كتأدي خدمات تفضلتوا ببعض من الملاحظات، احنا كنحاولوا يكون عندنا واحد التوجه لكي يتجاوب مع متطلبات العاملين داخل الإدارة الترابية أولا المساهمة أو المشاركة ليست إجبارية بل اختيارية، الشيء الثاني، بدينا بتوجه جديد أولا ماتبقاش تدبير ديال الهيئة الإجتماعية اتعمل من طرف شخص أو شخصين بل من هيئة جماعية لكل الفئات ديال المساهمين كيشاركوا هما لكيقرروا الميزانية وهما لكيقرروا البرامج وهما لكيسطروا الإنجازات لغدي تكون، الإتجاه الثاني أنه مايبقاش كلشي مركز في الرباط ومكانش كلو مركز في الرباط، ولكن ايمشي الى الجهات كلها لتلبية ثلاثة ديال أنواع الحاجيات.

أولا: السكن الشخصي، من حق كل منخرط أنه في آخر المطاف ديال المسيرة ديال المهام ديالو يكون حصل هو اوليداتو على سكن شخصي.

ثانيا: السكن الوظيفي باش حتى إلى اتطبقت القاعدة ديال أربع سنوات إيوجدوا الناس واحد الهيئة ديال الاستقبال واحد الإطار ديال الإستقبال هما أوليـــــداتهم ما يضعوش أو تبدل لهم الوضعية لماكتناسبش الرمكانيات المادية ديالهم، ابدينا كذلك للأسف بدينا من الإدارة المركزية ولكن غدي نمشو الى الإدارات الجهوية للنقل ديل العمال والإهتمام بالدراسة ديال أبنائهم أولادهم بطبيعة الحال السياسية ديال الهيئة، المنخرطين هما ليكمشوا تفسهم واتكون هيئة حرة، ديال التسيير ويكون كذلك واحد المراقبة حسابية بعدية يكتعطنا شروحات كلها فهذه هي الطريق لبدينا كنسلكوها الآن حتى ماتبقاش المبادرات الإنفرادية، ومتبقاش إعتبارات لكتعطى لها أولويات لجهة دون أخرى ويكون واحد التجاوب ما بين الأعمال الإجتماعية للناس كينخرطوا فيها بكيفية إرادية والتحقيقات لغدي تقوم بها مستقبلا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار اتفضلوا.

السيد المستشار:

شكرا معالي الوزير المحترم، إنما هذا السؤال يريد بعض الملاحظة ألا ترون بأنه حان الوقت لإحداث فروع جهوية لهذه المؤسسة على غرار مراكز الشؤون الإجتماعية الخاصة بالمكتب الوطني للكهرباء، بما يسمونه بالقرى الكهربائية علما أن المنخرطين في مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الإجتماعية يساهمون بمساهمات تفوق بكثير مساهمات القطاعات الأخرى فمثلا بأكادير نسمع أن هناك بعض المشاريع لدى المؤسسة ولكن ليست مجمدة، لا تعمل فنتمنى أن تحدثوا، أن تقوموا بتفعيل هذه المشاريع التي هي بأكادير حتى يستفيد منها رجال السلطة وأطر وزارة الداخلية في المناطق الجنوبية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، التعقيب للسيد الوزير اتفضل.

السيد الوزير:

شكرا سيدي الرئيس،

بطبيعة الحال لابد غانمشيوا للتشجيع الجهوي هذا شيء مؤكد إنما للأسف الشديد نحن ليس لدينا إمكانيات ديال المكتب الوطني للكهرباء لأن الأعمال الاجتماعية تستفيد بواحد النسبة ديال الأرباح ضخمة ديال المكتب وتمشي لتساهم في الأعمال الإجتماعية، فنحن الموارد التي لدينا للأسف أنها محدودة، وتعتمد بالأساس على المساهمين ديال الهيئات الأعمال الاجتماعية للإدارة الترابية، ولكن هذه الهيئة المسيرة الجماعية فيها كفاءات، التي ستنكب على وسائل تفعيل وتوسيع الخدمات التي كانت تقدمها، وستقدمها في المستقبل إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي حول تأخير تعينات المحررين فوج 97و99 للمستشارين المحترمين احمد حاجي وأحمد الشرقاوي فليتفضل أحدهما.

ماكاينش إذن يطبق القانون الداخلي فيما يتعلق بهذا السؤال.

السؤال الموالي حول التعزيزات الأمنية بمختلف مناطق المملكة للمستشار المحترم السيد السعيد الكمال.

السيد المستشارالسعيد الكمال :

شكرا سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

لا يجادل أحد في الدور الهام والمجهودات الجبارة التي يلعبها جهاز الأمن في حماية المواطنين والسهر على سلامتهم والحد من تفشي مختلف المظاهر المشينة المرتبطة بالإجرام والإخلال بالنظام العام، إنطلاقا من هذا الدور نلاحظ أن النمو الديمغرافي واتساع المدن، التغيير السوسيو اقتصادية التي يعرفها المجتمع لم تواكب بتعزيزات إضافية على المستوى الأمني رغم المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم من أجل دعم الجانب البشري المشتغل في هذا الجهاز، بحيث أن مقارنة بسيطة بين نسبة الساكنة وبين نسبة رجال الأمن الموضوعين رهن إشارتها، ستفضي بنا إلى مفارقة صارخة بذا، وللتدليل على ذلك أسوق مثالا بسيطا يتعلق الأمر ببلدية أحساس المعاروفة بقرية أولاد موسى بعمالة سلا الجديدة، بحيث أن نسبة السكان بهذه البلدية يفوق 180 ألف نسمة بينما نجدها تتوفر على مقاطعة واحدة للأمن الأمرالذي يؤدي إلى استفحال الجريمة بها وغيرها من الأفعال التي يحرمها القانون، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لباقي المدن بصفة عامة، حيث تتضرع غالبا المقاطعات الأمنية الموجودة بها حينما يطلب منا التدخل بأن العدد الموجود من رجال الأمن غير كاف أو أن سيارة الشرطة معطلة أو أنها تجوب أحياء أخرى.

أولا لا يمكن التدخل إلا إذا كان هناك جرحى الأمر الذي يفرغ هذا الجهاز من طبيعة الوقائية ليصبح دوره مقتصرا على تدوين المحاضر بعد فوات الآوان وكذلك يمكن أن نقول إنعدام الأمن بالنسبة لقطاع التعليم لذلك نتساءل عن مدى عزم وزارتكم على تعزيز جهاز الأمن العنصر البشري وإضافة مقاطعات أمنية جديدة في المراكز الاهلة بالسكان، والزيادة في عدد السيارات الأمن، وتكثيف دورياته دعما لدورها الوقائي وحث جهاز الأمن على التدخل كلما تم الإتصال به من طرف المواطنين تفاديا لوقوع الجرائم وهذا تعتزم وزارتكم تحسين الجانب المادي والجانب المعنوي لرجل الأمن حتى يقوم بدوره كما يجب ويكون محصنا ضد كل المغريات، وشكرا سيدي الرئيس وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمةالسيد الوزير،

السيد الوزير،

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال أنا لا أشاطركم فقط الرأي بل أعمل بكل ما أو تحت من قوة للدفاع عن هذه المعظلة الأساسية، لأنه أول قانون استثمار يجب أن نتوفر عليه هو الأمن وأبدأ أطمئنكم الحمد لله أنه الجريمة المنظمة بحال اللي

متواجدة في أوربا الغربية ولا في أوربا الشرقية أولا في جهات واحدة أخرى في العالم. كاين الجريمة البسيطة وأعمال الجهاز الأمني الحمد لله ممكن منها بأنه تكاد نكاد نكون من البلدان القلائل اللي ما فيهاش الجريمة المنظمة عندها واحد التوغل في النسيج الاجتماعي والاقتصادي. ووزارة الداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني كيتقدموا كل سنة بطلبات لتعزيز الإمكانيات البشرية والمادية للأسف الشديد الإمكانيات ديال الميزانية عمرها ماكانت في مستوى ديال هاذ الطلب هاذ التعزيز. هذا ماتيعنيش نقولو الغالب الله ونكلسوا كنشوفو. إن الإمكانيات المتوفرة انستنفروها وانستعملوها بكيفية معقلنة باش الطمانينة ديال المواطن تكون متوفرة والسادة المنتخبين تيلعبوا واحد الدور كذلك على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الجهوي والأجهزة ديال الدولة الأخرى كتلعب كذلك هذا الدور. الأمن الوطني عرف تعزيزات في الإمكانيات المادية ديالو وعندنا برنامج محدد باش يكون التعزيز باش ندراكو الخصاص الهيكلي اللي موجود في هذه الميادين كلها، في واحد الدرب اللي ما هواش طويل بزاف، وكذلك تكون واحد التلبية ديال تواجد الشرطة في المدن الصغيرة والمتوسطة اللي تنشات أو في الأحياء الدائرية أو الأحياء المجاورة للمدن الكبرى اللي فعلا فيها كثير ديال الأحياء اللي فيها خصاص اللي السادة الممثلين ديال الأمة إيكونو متاكدين منو بأن هاذ المعطى الأساسي والحيوي بالنسبة للطمانينة ديال المجتمع متنساوش نهائيا وتنحاولو نهائيا نعززوه بالوضعية المادية للعاملين في الحقل ديال الأمن بكل مكوناته والآن كاين مقترحات قوانين لإعادة في القانون الأساسي ديال الأمن الوطني. ديال القوات المساعدة حتى يتم في الحقل ديال الأمن. فانشغالات ممثلين الأمة وانشغالات المسؤولين متلاقية تمام الالتقاء على هذه النقطة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الموالي، لدينا سؤالان يتعلقان بنفس الموضوع وهو تعميم البطاقة الوطنية وسنعطي للسادة المستشارين إمكانية طرح السؤالين وبعد ذلك يدلي السيد الوزير بجوابه. السوال الأول حول تعميم البطاقة الوطنية للمستشارين المحترمين السادة محمد بلقاسم، عبد العزيز لقريعة، حسن أوناغليست. الحاج حسن زهير والحسن قيشوحي فليتفضل أحد المستشارين، تفضلوا السيد المستشار.

السؤال الثاني حول تعميم البطاقة. بطاقة التعريف الوطنية للمستشارين المحترمين السادة الصوالحي بوزكري، أحمد المنتصر، محمد جويل، إدريس علام، حسن أبدوح. فليتفضل أحد المستشارين.

السيد المستشار الصوالحي بوزكري :

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السادة المستشارين،

أظن أن هذا السؤال هو سؤال بديهي واضح لايختلف اثنان حول أهمية هاته الوثيقة نظرا للاستعمالات الكثيرة لدى الإدارة ولدى مصالح الأمن ونظرا لاهميتها بالنسبة للمواطن خصوصا ونحن السيد الوزير وعلى مشارف استحقاقات انتخابية مقبلة وخصوصا ونحن على كذلك تجديد أو إعادة وضع لوائح انتخابية على أساس البطاقة الوطنية فالمشكل اللي كطرحوا هذه الوثيقة السيد الوزير خصوصا على المستويالقروي هناك صعوبات مادية كثيرة تتجلى في تمركز مصالح الأمن في المدينة ويتعين على المواطنين أن يكلفوا أنفسهم متاعب التنقل وأحيانا يدوم هذا التنقل أكثر من يوم ويلزمهم قضاء اليوم وأحيانا المبيت هناك. أضف إلى هذا المشاكل التي تسبق القيام بالإجراءات لملف الوثيقة الوطنية ألا وهي الحالة المدنية. الحالة الخمدنية هي نفسها السيد الوزير تطرح كذلك صعوبات كثيرة جمة وتتجلى خصوصا في الإمكانيات أو قلة الإمكانيات المادية المتاحة للساكنة خصوصا الساكنة القروية سيما إذا كانت يتعين عليها أن تطلب الحالة المدنية بعد الزواج وبعد ازدياد الأولاد، إذن هناك عدة صعوبات وعدة عراقيل وعدة مشاكل تعترض تعميم

البطاقة الوطنية ونعتقد أن الحكومة ومصالح وزارة الداخلية ومصالح الأمن لحد الساعة لم تأخذ هذا الملف بما ينبغي من الأهمية ومن الجدية وفي أفق تسهيل المسطرة وفي أفق تتقريب الإدارة من المواطن من الحصول على هذه البطاقة، لذا نطلب من السيد الوزير هل لكم تصور واستقبالا في يعني إيجاد خطة أو استراتيجية أو مسطرة لتمكين جميع المواطنين المغاربة الذين لهم الحق في الحصول على هذه الوثيقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير،

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أبدا بالنسبة لوزارة الداخلية وبالنسبة للإدارة العامة للأمن الوطني هاذ الموضوع هو شأن اهتمام خاص. موضوعيا تكوين الملف ديال البطاقة الوطنية كيصعب فيه نوع ديال التسهيل، كيصعب فيه نوع من التسهيل بالخصوص الجانب اللي كيخضع للمقاييس العلمية المحددة لابد من فحوصات ولابد من فحوصات باش تمر من الجهات العلمية المختصة ولابد من التصنيف العلمي ولابد من المحافظة على المعطيات بطرق علمية محددة في هذا الميدان، تيمكن يكون موضوع تزوير وقد يكونوا أجانب يبغيوا يتسربوا كمغاربة عن طريق بطاقة التعريف الوطنية، ولهذا هذه العملية كتطلب نوع من الدقة، ومشي معناه نوع من حصار في عدم توسيعها، فوزارة الداخلية ابدات دائما استعدادها لتعميم هذه الوثيقة اللي هي حيوية بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للمواطن وجبرات نفسها أمام عائق واحد هو العائق المادي كيخص اعتمادات كيخص اقتناء آليات، كيخص اقتناء أجزاء ديال المختبر كيخص الوسائل التكنولوجية للمحافظة على ذاك الرصيد من المعلومات وحتى المصالح ديال المواطنين، ماتضيعش وماتوقعش في تزوير أو تلف، أمام الضغوطات الموضوعية للحاجة لهذه الوثيقة الأساسية، وأمام قرب موعد الإنتخابات القرار اتخذ من الناحية المبدئية باش كل الإمكانيات المادية تعطى للإدارة الترابية حتى أنها تعمم البطاقة الوطنية، أكثر من ذلك التعميم غدي نتوصلوا إليه في وقت إن شاء الله قريب كيتعلق فقط أننا نتوفروا على الموارد المالية الكاملة لاقتناء الاليات هذه الآليات بنفسها معرضة للتغيير بكيفية تدريجية، الآن كنفكروا أننا نقتنيوا آليات اللي مايمكنش يكون فيها تزوير على الأقل مدة طويلة لأن التكنولوجيا بعد واحد الوقت كتكون متجاوزة فكاين واحد النية وكاين إجراءات عملية اللي غدي تتبع هذه النية باش قبل الإستحقاقات الإنتخابية نديروا جهدنا كلو باش نوصلوا لتعميم البطاقة الوطنية بالنسبة الوسط القروي اللي فيه صعوبات خاصة كاين فرق متجولة كتنقل في الأسواق اللي كتمشي إلى جهات محددة، فهذه العملية ديال التعميم غدي تعزز إن شاء الله باش تتقرب أكثر من المواطنين وبالنسبة للحالة المدنية اللي هي مرتبطة كاين مشروع قانون هيكتو الإدارة الترابية وهو مفيد باش إعادة النظر في القانون الأساسي للحالة المدنية تيكون بتطبيق هذه الوسائل التكنولوجيا وتكون بوسائل معقلنة واللي تجعل المواطن ماتكونش بالنسبة ليه عقبة أو أنه يتوصل بهذه الوثيقة في البطاقة الوطنية أو في سجل الحالة المدنية فالنص القانوني إن شاء الله اللي هو غدي يجي أمام قبة البرلمان وغتشوفوا بأنه كاين واحد المجهود صادق وعميق باش هذا المشكل اللي كنجبروه هذا واحد الوقت طويل مايبقاش وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا سيدي الوزير إلى كاين شي تعقيب تفضل.

لابد أن نشكر السيد الوزير على هذا الجواب اللي كان صريح وكان شامل ومليء بالوعود ونتمنى أن هذا الوعود، الحكومة تعمل على بلورتها وعلى تجسيدها اللي نبغي نقول سيدي الوزير أن الجماعات المحلية يمكن تمشي معكم في هذه الحملة ديال التعبئة، خصوصا فيما يخص الفرق المتنقلة لمصالح الأمن هناك سيدي الوزير لابد من واحد الإشارة هي يعني واحد المسألة غريبة، الطلبة

لهم بطاقات تعريف حصلوا عليها بمجرد جواز شهادة الباكالوريا ثم تابعوا الدراسة ثم الإجازة والدكتوراه إلى غير ذلك، لكن ملي تيبغيوا يبدلوا البطاقات ديالهم هذه الفئة ماعندهم عمل تيتطرح المشكل تيقولوا ليهم تجيبوا شهادة ديال العمل وبطبيعة الحال شهادة العمل بدون عمل فهذه الإشكالية بهذه الكيفية بالنسبة لهذه الفئة ديال العاطلين ونحن عندنا يعني العاطلين الخريجين ديالنا هذا واقع فهذه المسألة كيفاش نتصوروا مثلا دكتور عندو بطاقة تعريف هو دكتور وفيها المهنة بدون وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

تفضل السيد الوزير،

السيد الوزير،

سيدي الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

الحق يعلو ولا يعلى عليه، يكون مهندس ولا دكتور ولا خياط إلا ماعندو خدمة ماعندو خدمة فحنا مضطرين أننا نحترموا القانون بحدافيره في وصف ما يقوم عليه أي إنسان مشي من حقنا أننا نؤولوا القانون ولدى سيدي المستشار أن أشاطر الحالة النفسانية ديال الناس اللي كيحملوا هذا النوع من البطاقات ولكن هذه البطاقات مطابقة للقانون وبطاقات موضوعية ولا يمكن تسليم غيرها وشكرا.

شكرا سيدي الوزير، نكون بهذا قد أنهينا الجلسة الخاصة بالأسئلة الشفوية.